جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية

دراسة تحليلية لأثر قانون الاستثمار الجديد على الصادرات غير النفطية في الجزائر

من إعداد الطالبين:

- أولاد سعيد نورالدين.
- شنتير إيمان.

تحت إشراف الدكتورة:

بلخير فاطمة

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية

دراسة تحليلية لأثر قانون الاستثمار الجديد على الصادرات غير النفطية في الجزائر

من إعداد الطالبين:

- أولاد سعيد نورالدين.
- شنتير إيمان.

تحت إشراف الدكتورة:

بلخير فاطمة

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

يقول المولى تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

أجمل شيء في الوجود هو أن الله موجود فيا عظيم الجود شكرا لأنك موجود.

أشكر الله تعالى وأحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا على توفيقه لي وإعانتي في كل مشوار حياتي فالحمد لله والشكر لله على كل النعم.

وانطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم "من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به، فادعوا له حتى تروا أنكم كافيتموه..."

لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان الى أستاذتي الكريمة: **بلخير فاطمة** على تفضلها بالإشراف على هذا العمل ورعايته فكانت خير ناصح وخير معين، كما أشكر الأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة على اقتطاع جزء من وقتهم الثمين والاطلاع على عملي لتصويبه، دون أن أنسى كل أساتذتي الأكارم طيلة مشواري الجامعي.

كل عبارات الشكر لا تكفي لشكر والدتي الكريمة وإلى روح أبي رحمة الله عليه محاولة لسداد دين لا يمكن سداده أبدا، كما أشكر كل أفراد عائلتي الكريمة كل باسمه على دعمهم وتشجيعهم لي.

وأتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة واحدة كل باسمه فلست أنكر لهم فضلا ولكن المجال لا يسمح بذكرهم فهم كثيرون والحمد لله.

إليكم جميعا كل الشكر والامتنان "جزاكم الله خيرا ورفع قدركم" **نور الدين أولادسعيد**.

إهداء

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ بسم الله الذي بنعمته تتمّ الصالحات،

وبحمده تتحقق الأمنيات.

إلى نبع الحنان، وسرّ العطاء، إلى من تعجز الكلمات عن وصف فضلها، إلى أمي الحبيبة، التي قال فيها الله تعالى:

﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ ﴾ لكِ يا أمي، كل الامتنان والدعاء، فدعاؤك كان زادي، وصبرك كان طريقي.

وإلى والدي الغالي، نبراس الحكمة ومصدر الثقة، جزاك الله عني خير الجزاء، فبدعمك وتشجيعك مضيت بثبات نحو هدفي.

إلى خالتي الحنونة، التي كانت دومًا أمًّا ثانية، أمدّتني بحبها ودعائها وكلماتها الطيبة.

إلى جدتي الحبيبة، التي تفيض بالدعاء والحنان، فكانت بركتها تسبقني في كل خطوة.

إلى خالي العزيز، رفيق الروح والمواقف النبيلة، شكرًا لوجودك الدائم، ودعمك الصادق.

وإلى إخوتي وأخواتي، أنتم السند بعد الله، أنتم الرفقة التي تضيء العمر، لكم في قلبي كل الحب والامتنان،

أسأل الله أن يجمعنا دائمًا على المحبة والنجاح.

﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾ **شنتير إيمان**

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى دراسة أثر قانون الاستثمار الجديد 22-18 على الصادرات غير النفطية في الجزائر باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل هذا القانون والقوانين السابقة له ومجموعة من الاحصائيات والبيانات من هيئات وطنية ودولية للفترة الممتدة من 2001 الى 2023.

ولقد أفضت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها:

قانون الاستثمار له دور أساسي في بناء بيئة استثمارية قوية لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز وتشجيع المستثمرين لخلق استثمارات في قطاعات مختلفة قادرة على التصدير.

رغم النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر في السنوات الأخيرة في مجال الصادرات غير النفطية والنقلة النوعية في التنمية الاقتصادية، تبقى الجزائر في مواجهة تحدي اعتمادها على صادرات المحروقات الى غاية إيجاد حلول جذرية.

الكلمات المفتاحية:

قانون استثمار؛ صادرات غير نفطية؛ تنمية اقتصادي.

Abstract:

This study aimed to examine the impact of the new investment law 22-18 on non-oil exports in Algeria using the descriptive-analytical method, by analysing this law and its predecessors, along with a set of statistics and data from national and international bodies for the period from 2001 to 2023.

The study led to a number of findings, the most important of which were:

The investment law plays a fundamental role in building a strong investment environment to support the national economy by motivating and encouraging investors to create investments in various sectors capable of exporting.

Despite the positive results achieved by Algeria in recent years in the field of non-oil exports and the qualitative leap in economic development, Algeria continues to face the challenge of relying on hydrocarbon exports until radical solutions are found.

Keywords:
Investment law, non-oil exports, economic development.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص	I
قائمة المحتويات	II-III
قائمة الجداول والأشكال	V-VI
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول الادبيات النظرية لقانون الاستثمار والصادرات غير النفطية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري لقانون الاستثمار والصادرات غير النفطية والعلاقة بينهما.	3
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول قانون الاستثمار، المحفزات والمعوقات.	3
الفرع الأول: ماهية قانون الاستثمار.	3
الفرع الثاني: محفزات ومعوقات الاستثمار.	5
المطلب الثاني: الصادرات غير النفطية.	6
الفرع الأول: ماهية الصادرات غير النفطية.	6
الفرع الثاني: معوقات الصادرات غير النفطية وآليات التخلص منها.	7
المطلب الثالث: العلاقة بين قانون الاستثمار والصادرات غير النفطية.	9
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	11
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية.	12-11
المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية.	17-16
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني دراسة تحليلية لأثر قوانين الاستثمار والقانون الجديد على الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2001-2023	
تمهيد	23
المبحث الأول: قراءة تحليلية لقوانين الاستثمار السابقة والقانون الجديد 22-18.	24
المطلب الأول: مضمون قوانين الاستثمار 01-03 و16-09.	25
الفرع الاول: مضمون الامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.	25
الفرع الثاني: مضمون القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.	29
المطلب الثاني: مضمون قانون الاستثمار الجديد 22-18.	33

الفرع الأول: الضمانات والمزايا الممنوحة للمستثمر.	34
الفرع الثاني: الأجهزة المكلفة بتسيير الاستثمار.	37
المبحث الثاني: تحليل أثر قوانين الاستثمار على الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2001-2023.	39
المطلب الأول: أثر إصلاحات قوانين الاستثمار على الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2001-2016.	40
1-تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات خلال الفترة 2001-2016.	40
2-مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2016.	42
3-معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية خلال الفترة 2001-2016.	44
4-هيكل المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2001-2016.	45
المطلب الثاني: أثر إصلاحات قوانين الاستثمار على الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2017-2023.	47
1-تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات خلال الفترة 2017-2023.	47
2-مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017-2023.	49
3-معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية خلال الفترة 2017-2023.	51
4-هيكل المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2017-2023.	52
خلاصة الفصل	54
خاتمة	55-57
المراجع	58_61

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1-1)	علاقة قانون الاستثمار بالصادرات غير النفطية.	10
الجدول (1-2)	جدول مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية	15_13
الجدول (1-3)	جدول مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة الاجنبية	20_18
الجدول (2-1)	تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2001-2016.	40
الجدول (2-2)	مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2016.	42
الجدول (2-3)	معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية خلال الفترة 2001-2016.	44
الجدول (2-4)	نسب المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2001-2016.	45
الجدول (2-5)	تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2017-2023.	48
الجدول (2-6)	مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017-2023.	49
الجدول (2-7)	معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية خلال الفترة 2017-2023.	51
الجدول (2-8)	نسب المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2017-2023.	52

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (2-1)	تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات خلال الفترة 2001-2016.	41
الشكل (2-2)	مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2016.	43

الشكل (2-3)	معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية خلال الفترة 2001-2016.	45
الشكل (2-4)	متوسط نسب المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2001-2016.	46
الشكل (2-5)	تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات خلال الفترة 2017-2023.	48
الشكل (2-6)	مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017-2023.	50
الشكل (2-7)	معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية خلال الفترة 2017-2023.	51
الشكل (2-8)	متوسط نسب المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2017-2023.	53

أ-توطئة: عملت الجزائر منذ الاستقلال على تنمية اقتصادها واتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية من خلال دعم الاستثمار وبناء اقتصاد قوي يمكنها من الخروج من التبعية للمحروقات وتنويع مصادر دخلها لمواجه تقلبات أسعار البترول التي تأثر سلبا على تحقيق الاهداف، منذ تسعينيات القرن الماضي أخذت الجزائر في إصلاح قوانين الاستثمار والتشريعات التي تدعم مجال الاستثمار ونظرا للأزمات العالمية المتعاقبة والسياسية الداخلية لم تحقق هذه القوانين الأهداف التي أسست من أجلها، توالت الإصلاحات في قوانين الاستثمار من الامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم للقانون 93-12، والقانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار وصولا الى قانون الاستثمار الجديد 22-18 المتعلق بالاستثمار الذي جاء لإعادة إصلاح البيئة الاستثمارية وإرساء قواعد تنمية اقتصادية حقيقية في جميع القطاعات وتحقيق نقلة نوعية للرفع من حجم الصادرات والخروج من التبعية المفرطة لصادرات المحروقات ذلك الهدف الذي سعت الحكومات المتعاقبة على تحقيقه على مر السنوات الماضية.

ب-الإشكالية: مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل ساهم قانون الاستثمار الجديد فعليا في تعزيز الصادرات غير النفطية في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الجديد الذي جاء به قانون الاستثمار الجديد 22-18؟
- ماهي أهم القطاعات خارج قطاع المحروقات التي استفادت من هذا القانون؟
- ما مدى استجابة المنتجين والمصدرين لهذا القانون؟

ت-فرضيات البحث: بغية الإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية.

لم يكن هناك دور فعلي لقانون الاستثمار الجديد 22-18 على الصادرات غير النفطية في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

1-لقد جاء قانون الاستثمار الجديد بأنظمة تحفيزية للمستثمرين وتسهيلات من شأنها خلق مناخ استثماري واعد.

2-تعد قطاعات الطاقة والمناجم، الفلاحة والصناعات الغذائية واقتصاد المعرفة أهم القطاعات التي استفادت من القانون الجديد 22-18.

3-لقي قانون الاستثمار الجديد استجابة كبيرة من قبل المنتجين والمصدرين.

ث-أهداف الدراسة: تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

1- توضيح العلاقة بين قانون الاستثمار والصادرات بصفة عامة.
2- الوقوف على أهم الاصلاحات التي جاء بها المشرع الجزائري في قوانين الاستثمار والقانون الجديد 22-18.
3- تبيان أهم الإصلاحات التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد 22-18 لرفع حجم الصادرات غير النفطية.
4- إبراز أثر تعديلات قوانين الاستثمار وقانون الاستثمار الجديد 22-18 على الصادرات غير النفطية.

ج-أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الخصوصية التي يتمتع بها قانون الاستثمار بما يحتويه من إجراءات وقواعد تنظيمية مشجعة على الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال لإنشاء مشاريع تساهم في تحقيق أهداف التنمية وتعزيز الصادرات غير النفطية بما يخدم السياسة الاقتصادية للدولة والتنويع الاقتصادي.

ح-أسباب اختيار الموضوع:

1- أسباب ذاتية:

- رغبة منا في إثراء رصيدنا المعرفي بمحتوى قانون الاستثمار الجديد.
- شعورنا بأهمية هذا الموضوع ومحاولة الاطلاع على الوضع الاقتصادي للبلاد عن كثب.
- المساهمة في إثراء المجال الأكاديمي بهذه الدراسة في تخصص المالية والتجارة الدولية.

2- أسباب موضوعية:

- موضوع الساعة وسعي الجزائر للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.
- الوقوف على أهم التعديلات التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد 22-18.
-أهمية الصادرات غير النفطية في التنمية الاقتصادية.

خ-حدود الدراسة:

الحدود المكانية فقد تناولت هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري وأما الزمانية فهي الفترة الممتدة من 2001-2023.

د-منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في كلا الفصلين وذلك للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها.

ذ-صعوبات الدراسة:

-إشكالية عدم تناسق إحصائيات الهيئات الوطنية والدولية.

-عدم توفر بيانات سنة 2024 لان الدراسة أجريت في الربع الأول من سنة 2025.

-طبيعة الموضوع وضرورة الالمام ببعض الجوانب القانونية.

-فترة إعداد الدراسة كانت أثناء السداسي الثاني وتزامنا مع الامتحانات النهائية.

ر-هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث الى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: الادبيات النظرية لقانون الاستثمار والصادرات غير النفطية: والذي يتضمن مبحثين، الأول يعرض الإطار النظري لقانون الاستثمار والصادرات غير النفطية، أما الثاني فيحتوي على الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر قوانين الاستثمار السابقة وقانون الاستثمار الجديد على الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2001-2023 وتضمن هذا الفصل مبحثين، الأول قمنا فيه بقراءة تحليلية لقانين الاستثمار السابقة وقانون الاستثمار الجديد، أما الثاني فتضمن تحليل لأثر قوانين الاستثمار على الصادرات غير النفطية من خلال إحصائيات وبيانات من هيئات دولية ووطنية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لقانون الاستثمار والصادرات غير النفطية

تمهيد:

إن تحقيق التنويع الاقتصادي أصبح الشغل الشاغل للدول النامية من أجل الخروج من التبعية الاقتصادية لأحادية الاقتصاد والجزائر من بين هذه الدول التي تسعى في الآونة الأخيرة الى توفير كافة الظروف من أجل تحقيق ذلك ومن بين متطلبات أي نشاط اقتصادي الإطار القانوني وهو ما جاء به قانون الاستثمار الجديد بغية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال تنويع لاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية التي تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة.

وعلى ضوء ما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لقانون الاستثمار والصادرات غير النفطية.

المبحث الأول: الإطار النظري لقانون الاستثمار والصادرات غير النفطية والعلاقة بينهما.

يعتبر قانون الاستثمار الإطار القانوني لمختلف النشاطات الاستثمارية التي من الممكن لها تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول قانون الاستثمار، المحفزات والمعوقات.

من خلال هذه المطلب سوف نتطرق لمفهوم الاستثمار والتحديات التي تواجهه والحلول المناسبة.

الفرع الأول: ماهية قانون الاستثمار.

1-تعريف القانون:

لغة:[1]" قال السيوطي (القانونُ: أمر كلي منطبق على جزئيات يتعرف احكامه منْهُ).

اصطلاحا: مصطلح القانون له دلالات كثيرة فيعرف بأنه مجموعة من القواعد التي تحكم السلوكيات والعلاقات بين الافراد ومخالفتها تتطلب العقاب أو فرضها بالقوة، وهو أيضا علم من العلوم الذي يدرس في كليات الحقوق[2].

مما سبق يمكن القول ان مفهوم القانون هو: مجموعة القواعد والاوامر التي توضع لتنظيم عملية ما في مجال معين.

2-تعريف الاستثمار: لغة: [3]"مشتق من الثمر، أي حمل الشجر وأثمر الشجر أي خرج ثمره، أثمر الرجل أي كثر ماله، والثمر بمعنى المال أو بمعنى الذهب والفضة، وثمر ماله بمعنى نماه".

اصطلاحا: " استخدام الأموال لتحقيق أرباح مشروعة تعود بالافائدة على المجتمع"[4].

ومما سبق يفهم ان الاستثمار "هو عملية استنماء أو زيادة المال من خلال نشاط معين لتحقيق أرباح".

وقانون الاستثمار" هو مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم الأنشطة الاستثمارية"

---

[1] الخفاجي، مصطفى فاضل كريم، فلسفة القانون عند (سقراط)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 2، 2016، ص 211.

[2] نفس المرجع السابق، ص 211.

[3] محمد جمعي، آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الاستثمار الجديد، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3، المجلد 12، العدد 01، 2024، ص 228.

[4] بندر بن صقر بن سالم الذيابي، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة فقهية مقاصدية، مقال منشور في مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية، جامعة غرداية، قسم العلوم الإسلامية، المجلد 2، العدد 1، 2018، ص 278.

3-أنواع الاستثمار:

تختلف الاستثمارات باختلاف التصنيف المستخدم سواء باختلاف الوسائل أو المكان او جنسية صاحب النشاط، ويمكن تقسيم الاستثمارات الى نوعين هما:

3-1 الاستثمارات الوطنية: هي تلك الاستثمارات المالية والمادية التي يقوم بها المواطنون المقيمين داخل وخارج بلدهم الأصلي، بمعنى أن الاستثمار داخل البلد هو استثمار محلي وخارج البلد هو استثمار خارجي.

3-2 الاستثمارات الأجنبية: هي تلك الاستثمارات المالية والمادية التي يقوم بها أجانب غير مقيمين في بلد ما سواء كانوا مؤسسات أو افراد، وقد أطلق علماء الاقتصاد على الاستثمارات الاجنبية المالية اسم الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة والاستثمارات الأجنبية المادية اسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي نوعان:

أ- استثمارات اجنبية مباشرة "صادرة": هي تلك الاستثمارات المادية للمواطنين والمؤسسات أو الافراد خارج بلدهم الأصلي.

ب- استثمارات اجنبية مباشرة "واردة": هي تلك الاستثمارات المادية لغير المقيمين والمؤسسات أو الافراد في بلد ما[5].

4-أهداف قانون الاستثمار.

تهدف قوانين الاستثمار الى ما يلي:

-جذب الاستثمارات من خلال التحفيزات والمزايا.

-تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

-خلق بيئة عمل جذابة لرؤوس الأموال.

-دعم النمو الاقتصادي.

-تنمية المناطق.

5-أهمية قانون الاستثمار:

تكمن أهمية قانون الاستثمار في عدة جوانب نذكر منها ما يلي:

-توضيح الإطار القانوني للاستثمار.

[5] بندر بن صقر بن سالم الذيابي، مرجع سبق ذكره، ص 280-281.

-توفير المزايا والتحفيزات للمستثمرين.

-توفير عنصري الأمان والاستقرار القانوني في البيئة الاستثمارية.

-خلق بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار.

الفرع الثاني: محفزات ومعوقات الاستثمار:

1- محفزات الاستثمار:

-الاستقرار السياسي، الأمني والقانوني من المحفزات الأساسية في مناخ الاستثمار.

-السياسة الاقتصادية المشجعة على الاستثمار، والبنية التحتية المتطورة.

-الحوافز المالية والتمويلية، الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الائتمانية وتقديم القروض.

-الشفافية والمساواة في منح المشاريع والسماح بتملك الأراضي والعقارات الصناعية.

-توفير الموارد الأولية الضرورية واليد العاملة المؤهلة[6].

2- معوقات الاستثمار:

-ضعف المنظومة المالية والمصرفية من شأنه أن يعيق مناخ الاستثمار.

-مشكل العقار الصناعي أحد المعوقات التي تعيق تطور الاستثمار.

-الإجراءات الإدارية المعقدة، الغموض في القوانين والبيروقراطية تعطل النشاط الاستثماري.

-النقص في البنية التحتية وعدم كفاءة اليد العاملة يأثران في جلب الاستثمار.

-النقص في مصادر المعلومات والبيانات للأوضاع الاقتصادية تحد من التشجيع على الاستثمار.

-عدم الاستقرار السياسي والقانوني[7].

---

[6] امينة بلغيث، محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وآثاره، مقال منشور في المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تونس المنار، العدد 2، 2017، ص 131-134.

[7] حسيبة عليوات، يوسف قاشي، سياسة الاستثمار في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية، مقال منشور في مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 285-287.

المطلب الثاني: الصادرات غير النفطية.

سوف نتطرق في هذا المطلب الى مفهوم الصادرات غير النفطية والتحديات التي تواجهها.

الفرع الأول: ماهية الصادرات غير النفطية.

1-تعريف الصادرات:

عرفت الموسوعة الاقتصادية الصادرات على أنها [8]" السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها الى دولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو مقابل منح وتعويضات معينة".

مما سبق نخلص الى أن الصادرات هي "**ما يرسل من المنتجات لبلد ما الى بلد آخر بغرض البيع أو المبادلة**".

2-تعريف الصادرات غير النفطية:

تعرف على أنها" **كل التدفقات من سلع وخدمات، إلى الدول والأسواق الخارجية من أجل تحقيق أهداف محددة**"[9].

وتعرف أيضا على أنها " **المنتجات السلعية والخدمية التي تنتقل من دولة الى أخرى من خلال بيعها مقابل قيمة مالية عادة ما تكون بالعملة الصعبة**"[10].

ومن خلال هذين التعريفين نستطيع القول ان مفهوم الصادرات غير النفطية هو " **تلك السلع والخدمات بخلاف النفط ومشتقاته التي تنتقل من دولة الى أخرى بغرض بيعها أو تبادلها**".

3-أنواع الصادرات غير النفطية:

تنقسم الصادرات غير النفطية الى عدة أنواع مختلفة نذكر منها ما يلي:

-**المواد الصناعية:** هي تلك المنتجات التي تدخل في الهيكل الصناعي من آلات ومعدات ومواد أولية.

-**المنتجات الزراعية والغذائية:** وتتمثل في الحبوب، الخضروات، الفواكه واللحوم.

---

[8] خمخام عطية، دنيدينة سعيد، ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، مقال منشور في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 6، العدد 2، ص 359.

[9] صادق فاطمة الزهراء، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على تحقيق أهداف التنمية المستديمة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2024، ص 32.

[10] نفس المرجع السابق، ص 32

-**المنتجات المصنعة يدويا:** وتشمل كل المنتجات المصنوعة يدويا (الحرف اليدوية).

-**الخدمات:** وتشمل كل المنتجات غير الملموسة مثل السياحة، النقل، والخدمات الاستشارية، الصحية والتعليمية.

-**التكنولوجيا والابتكار:** وتشمل كل من خدمات الاعلام الالي والبرمجيات وكذا تطوير التطبيقات الحاسوبية[11].

4-أهمية التصدير:

-**زيادة مناصب الشغل:** إن التصدير له أهمية بالغة في خلق مناصب الشغل ذلك أن الصادرات تعني زيادة الإنتاج وهذا ما يؤدي الى الطلب على اليد العاملة.

-**تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** تؤثر الصادرات بصفة مباشرة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات واستقرار العملة المحلية من خلال زيادة حجم النقد الأجنبي.

-**تحقيق النمو الاقتصادي:** تساهم الصادرات بشكل كبير في خلق فرص العمل وتوفير العملات الجنبية من مصادر مختلفة وبذلك تحقق معدلات نمو مرتفعة.

-**الرفع من جودة المنتجات:** ذلك أن تصدير الى الأسواق العالمية يزيد من شدة المنافسة ومنه يجب مواكبة التطور العالمي من خلال انتاج سلع ذات جودة عالية.

-**تحريك عجلة الإنتاج:** التصدير يزيد من توسيع المشاريع وزيادة حجم الاستثمارات[12].

الفرع الثاني: معوقات الصادرات غير النفطية وآليات التخلص منها.

1-معوقات الصادرات غير النفطية:

تواجه الصادرات غير النفطية مشاكل عدة تقف أمام تحقيق التنمية الاقتصادية وتعود الى عوامل داخلية وخارجية نتناولها فيما يلي:

العوامل الداخلية:

-**بنية تحتية هشة:** ضعف البنية التحتية يؤثر على تكلفة الصادرات بحيث تصبح غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

---

[11] صادق فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[12] حملاوي محمد وليد، المناطق الحرة كآلية لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023، ص 36-37.

-**نقص اليد العاملة المؤهلة:** عدم كفاءة اليد العملة يحد من جودة المنتجات لتلبية حاجة السوق الدولية.

-**البيروقراطية:** تعد البيروقراطية من بين المعوقات التي تعطل نشاط التصدير.

-**تذبذب القرار السياسي:** عدم الاستقرار السياسي يقف عائقا ضد الاستثمار في جميع المجالات.

-**نقص التمويل:** يعد نقص التمويل من المعوقات التي تحد من تطوير البنية التحتية والبحث والتطوير.

العوامل الخارجية:

-**المنافسة العالمية:** العولمة والانفتاح التجاري العالمي يزيد من شدة المنافسة بالنسبة للصادرات غير النفطية.

-**تغيرات أسعار الصرف:** تقلبات سعر الصرف يمكن ان يزيد من تكاليف الصادرات ويؤثر هذا على حجم الطلب الخارجي.

-**التغييرات الجيوسياسية:** التوترات السياسية بين الدول والحروب من شانها أن تؤثر على الاقتصاد والصادرات بشكل سلبي.

-**السياسات التجارية الخارجية:** تؤثر الرسوم الجمركية والعقوبات التجارية على سهولة الوصول الى الأسواق الدولية[13].

2-طرق التخلص من المعوقات:

يتطلب مواجهة التحديات ودعم الصادرات غير النفطية حلول عديدة يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

-**التسهيلات والحوافز:** تقديم الإعفاءات والحوافز الضريبية للشركات.

-**تحسين الخدمة الإدارية:** تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصدير لربح الوقت وتقليل التكاليف.

-**تطوير البنية التحتية:** إعادة تهيئة الموانئ، المطارات والطرق لتسهيل عملية نقل البضائع للأسواق الدولية والرفع من حجمها.

-**تأهيل المورد البشري في مجال التجارة الدولية:** تقديم برامج تكوين وتأهيل العاملين في مجال التجارة الدولية.

-**التنسيق بين الهيئات المكلفة بالتصدير:** إنشاء منصات خاصة لتنسيق العمل الإداري بين الهيئات المكلفة بعملية التصدير.

[13] صادق فاطمة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

-**دعم المصدرين:** تحفيز المصدرين من خلال التسهيلات المصرفية والقروض الميسرة.

-**تحسين مناخ الاعمال:** إعادة إصلاح مناخ الاستثمار والبيئة التشريعية والحد من البيروقراطية.

-**البحث والتطوير:** التركيز على الابتكار والتطوير لتقديم منتجات ذات جودة عالمية قادرة على المنافسة[14].

المطلب الثالث: العلاقة بين قانون الاستثمار والصادرات غير النفطية.

تُعد العلاقة بين قانون الاستثمار والصادرات غير النفطية علاقة ترابطية وتكاملية، حيث يلعب قانون الاستثمار دورا محوريا في دعم وتنشيط الصادرات خارج قطاع المحروقات.

1-قانون الاستثمار محفز لمناخ الأعمال:

إن قانون الاستثمار يشجع على توجيه رؤوس الأموال نحو عدة قطاعات كالصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الزراعة، والتكنولوجيا وهي قطاعات تمتلك إمكانيات كبيرة للمساهمة في الصادرات غير النفطية، ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال تحسين لمناخ الأعمال من خلال الاستقرار القانوني وتسهيل الإجراءات، وضمان الحقوق، ومنح التحفيزات والامتيازات للمستثمرين، ويساهم قانون الاستثمار في خلق بيئة استثمارية ملائمة لنمو المشاريع القابلة للتصدير.

2-الاستثمار يدعم التنويع الاقتصادي:

تؤدي الاستثمارات الى خلق حركية تنافسية بين المستثمرين ويؤدي ذلك الى تحسين جودة المنتجات، تخفيض التكاليف، وزيادة الكفاءة، مما يجعلها أكثر قدرة على دخول الأسواق الخارجية، إن الاستثمار يساهم في كسر التبعية لقطاع المحروقات من خلال تعزيز قطاعات بديلة قادرة على تحقيق ايرادات خارجية.

وقد أثبتت التجارب عبر التاريخ أن اعتماد الدول على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل يجعل اقتصادها هشًا أمام تقلبات أسعار النفط. وفي هذا السياق، تسعى الدول إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية، وجعلت من قوانين الاستثمار أداة أساسية لتحقيق هذا الهدف، حيث تعتبر العلاقة بين قانون الاستثمار والصادرات غير النفطية علاقة إيجابية ومحفزة، ويمكن تلخيصها كالتالي:

[14] صادق فاطمة الزهرة، مرجع سبق ذكره ، ص 45-46.

الجدول (1-1): علاقة قانون الاستثمار بالصادرات غير النفطية

	طبيعة العلاقة	تفسيرها
1	**تحفيز الإنتاج المحلي**	قانون الاستثمار يمنح تسهيلات وضمانات للمستثمرين في القطاعات المنتجة، مما يؤدي إلى: زيادة الإنتاج المحلي، تحسين الجودة، وخلق فائض قابل للتصدير.
2	**تشجيع الاستثمار في قطاعات قابلة للتصدير**	قانون الاستثمار يشجع على التصدير في قطاعات الصناعات الاستخراجية – الصناعات الغذائية – الصناعات التحويلية – المنتجات الزراعية.
3	**إلغاء بعض القيود البيروقراطية**	يسعى قانون الاستثمار لتسهيل الإجراءات وتقليل العراقيل أمام المستثمرين، مما يشجعهم على الاستثمار في مشاريع تصديرية.
4	**دور المناطق الحرة والمناطق الصناعية**	توفير مناطق صناعية مجهزة ومناطق حرة يساعد على توجيه الاستثمارات نحو التصدير.

من إعداد الطالبين

وعموما يمكننا القول أنّ قانون الاستثمار يشكل أداة استراتيجية لتعزيز الصادرات غير النفطية من خلال تشجيع الاستثمار المنتج والموجه نحو التصدير، وتوفير بيئة مناسبة لنمو الصناعات البديلة، وخلق بيئة جاذبة للمشاريع المنتجة والقابلة للتصدير، إلا أن نجاح هذه العلاقة مرهون بتحسين التطبيق الميداني، وتوفير الحوافز، ورفع العراقيل كما أن ذلك يعتمد على استراتيجية واضحة ومتكاملة وإعداد برامج لتنمية الصادرات لتحقيق الأهداف الرئيسية لجهود التنمية[15].

[15] بوجمعة بلال، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مقال منشور في مجلة الاجتهاد، المركز الجامعي تمنراست، العدد 02، جوان 2012، ص 408.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت مواضيع مشابهة لموضوع دراستنا منها باللغة العربية ومنها باللغة الأجنبية ولقد اخترنا البعض منها، حيث سوف نتطرق في المطلب الأول لدراسات باللغة العربية والمطلب الثاني لدراسات باللغة الاجنبية.

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية.

سوف نلخص في هذا المطلب ثلاث دراسات باللغة العربية تشابهت مع دراستنا في إحدى المتغيرين.

1- **بن عبيد سهام، دور القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر،مقال منشور في مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة فرحات عباس سطيف 1،المجلد السابع، العدد الأول، 2023، ص ص 521-540.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم ما جاء به القانون 22-18 من ضمانات و تحفيزات لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، والوقوف على الدور الأساسي الذي تقوم به الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في استقطاب الاستثمار الاجنبي.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كلاتي:

- تكريس ضمانات الشفافية والمساواة بين المستثمر الأجنبي المقيم وغير المقيم والمستثمر الأجنبي، حماية الحقوق الملكية الفكرية، الاستفادة من العقار التابع للأملاك الدولة، وضمان تحويل رؤوس الأموال والعائدات النجمة عنه.
- تحسين مناخ الاعمال من خلال رقمنة عملية إيداع ملفات الاستثمار للحد من البيروقراطية.
- الحد من فعالية القاعدة 51-49 وتم حصرها في القطاعات الاستراتيجية فقط وذلك لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

2- **لعشاش محمد، المبادئ والضمانات في ضل قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 من التكريس إلى التعزيز، مقال منشور في مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 3، 2023، ص ص 174-192.**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المبادئ والضمانات التي جاء بها القانون الجديد ومدى فاعليتها في تحقيق نقلة اقتصادية.

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج:

- قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 أرسى عدة مبادئ وضمانات لتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لخدمة الاقتصاد الوطني.
- عمد هذا القانون الى توفير بيئة للاستثمار في الجزائر، وتتمثل في مبدأ الشفافية عن طريق الرقمنة، والمساواة بين المستثمرين، ومبدأ الحرية، الاستثمار، وضمان الثبات التشريعي، وضمان تحويل رؤوس الأموال الأجنبية، وضمان عدم التسخير الإداري أو نزع ملكية المشاريع المنجزة إلا وفقا للقانون.
- قدم هذا القانون حماية للمستثمرين من خلال تعزيز دور القضاء في معالجة ملفات الاستثمار الوطني، أو من خلال الطرق البديلة كالمصالحة والوساطة والتحكيم متى وجدت اتفاقيات مبرمة، أو اتفاق خاص، واستحداث لجنة وطنية عليا للطعن توضع لدى رئاسة الجمهورية.

3- محمد جمعي، آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الاستثمار الجديد، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3، المجلد 12، العدد 01، 2024، ص ص 225-244.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أحكام قانون الاستثمار الجديد في الجزائر من ناحية المبادئ، الخصائص والأهداف بالإضافة إلى الإطار المؤسساتي والهيكلة الجديدة للأنظمة التحفيزية المعول عليها في جذب واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومدى انعكاسها إيجابيا على واقع الاستثمار، أو بمعنى أصح تحليل النتائج المحققة في مجال استقطاب الاستثمار منذ صدور هذا القانون أي في الفترة الممتدة من 2022/11/1 إلى 2023/10/31.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- القانون الجديد وصف المستثمر الأجنبي بالمستثمر غير المقيم، حتى يتساوى في تعريفه مع المستثمر الجزائري، وهو ما يؤدي إلى زيادة مستوى الوعي بالشراكات الجزائرية الأجنبية وجعلها مبنية على التوازن من جهة وتقديم القيمة المضافة من جهة أخرى.
- تعمل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في تسريع وتفعيل الاستثمار، وتجاوز مشكل بيروقراطية الإدارة بإنشاء شباك وحيد مركزي تجمع فيه جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار مخصص فقط لمرافقة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية، ومجموعة من الشبابيك الوحيدة المحلية اللامركزية على المستويات المحلية.

(1-2) جدول مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسات السابقة	معايير التشابه والاختلاف	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
بن عبيد سهام، دور القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مقال منشور في مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة فرحات عباس سطيف 1، المجلد السابع، العدد الأول، 2023، ص ص 521-540.	**الهدف**	تحليل القانون 22-18 وإبراز ما جاء به من تحفيزات ضمانات.	تهدف هذه الدراسة الى عرض أهم الضمانات والتحفيزات التي جاء بها القانون 22-18، أما دراستنا تدرس أثر القانون 22-18 على الصادرات غير النفطية.
	المنهج المتبع	-	اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي أما دراستنا فتبعت المنهج الوصفي التحليلي
	أدوات الدراسة	الاتفاق في استعمال النصوص القانونية.	اختلفت دراستنا عن هذه الدراسة في استعمال عدة أدوات بخلاف النصوص القانونية.
	متغيرات الدراسة	تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير المستقل وهو قانون الاستثمار 22-18.	يكمن الاختلاف عن هذه الدراسة في المتغير التابع.
	حدود الدراسة	اشتركت هذه الدراسة مع دراستنا في الحدود المكانية حيث أجريت هذه الدراسة في الجزائر.	لا توجد فترة محددة لهذه الدراسة بينما دراستنا محددة بفترة معينة.

لعشاش محمد، المبادئ والضمانات في ضل قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 من التكريس إلى التعزيز، مقال منشور في مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 3، 2023، ص ص 174-192.	**الهدف**	الاتفاق في أحد الأهداف وهو تبيان المبادئ والضمانات التي جاء بها القانون 22-18.	الاختلاف في تحليل مضمون القانون الجديد 22-18 وتأثيره على الصادرات غير النفطية.
	المنهج المتبع	-	تختلف دراستنا عن هذه الدراسة في استعمالنا للمنهج الوصفي التحليلي.
	أدوات الدراسة	تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في استعمالها للنصوص القانونية، المقالات، المذكرات ورسائل الدكتوراه.	خلافا لهذه الدراسة استعمالنا أدوات متعددة مثل البيانات تماشيا مع أهداف دراستنا.
	متغيرات الدراسة	تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في أحد المتغيرات.	على خلاف دراستنا تتضمن هذه الدراسة متغير واحد.
	حدود الدراسة	تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في الحدود المكانية حيث تناولت موضوع قانون الاستثمار في الجزائر.	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في الفترة التي أجريت فيها الدراسة.
محمد جمعي، آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الاستثمار الجديد، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3، المجلد 12، العدد 01، 2024، ص ص 225-244.	**الهدف**	تشترك دراستنا مع هذه الدراسة في الوقوف على مضمون القانون الجديد 22-18 وما جاء به من مزايا وتحفيزات.	الهدف من هذه الدراسة هو تحليل النتائج المحققة في مجال الاستثمار بعد صدور القانون الجديد 22-18 بينما تهدف دراستنا الى تحليل مدى تأثير هذا القانون على الصادرات غير النفطية.

	المنهج المتبع	تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي التحليلي	–
	أدوات الدراسة	تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في استعمالها للنصوص القانونية، المقالات، المذكرات ورسائل الدكتوراه.	استخدمنا في دراستنا بيانات سنوية لهيئات وطنية ودولية بينما استخدمت هذه الدراسة بيانات وطنية فقط.
	متغيرات الدراسة	تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في عدد المتغيرات.	تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في المتغير التابع.
	حدود الدراسة	تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في الحدود المكانية حيث تناولت موضوع قانون الاستثمار في الجزائر.	الفترة التي أجريت عليها الدراسة قصيرة مقارنة بالفترة المدروسة في دراستنا.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى دراسات باللغة الأجنبية متشابهة مع موضوع دراستنا.

1- ThankGod Oyinpreye Apere, Foreign Direct Investment and Non-Oil Exports in Nigeria, International Journal of Strategic Research in Education, Technology and Humanities, Department of Economics Niger Delta University Wilberforce, Bayelsa State, Article DOI:10.48028/iiprds/ijsreth.v12.i1.13, 2024.

تهدف هذه الدراسة إلى موضوع معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية في نيجيريا في الفترة الممتدة من 1986 الى 2020، وبعد فحص البيانات التي تم الحصول عليها من البنك المركزي النيجيري لعام 2020 باستخدام أسلوب المربعات الصغرى OLS كمنهج اقتصادي في الدراسة.

توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- تبين ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية كان إيجابيا لكن دون دلالة إحصائية، كما أشار هذا الاختبار الى التأثير الإيجابي لسعر الصرف على الصادرات غير النفطية لكن بدون دلالة إحصائية أيضا.
- الاستثمار في الصناعات غير النفطية له تأثير عملي أكبر على النمو الاقتصادي مقارنةً بصناعة النفط مما يبرز أهمية التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية المفرطة لصادرات المحروقات.

2- Jonathan Bonnitcha, Suzy H. Nikiéma, and Taylor St John, Rethinking National Investment Laws A study of past and present laws to inform future policy-making, Published by the International Institute for Sustainable Development, CC BY-NC-SA 4.0, july 2023.

تهدف هذه الدراسة إلى مساعدة صناع القرار في كيفية تغير قوانين الاستثمار ومعرفة الأهداف الأساسية التي دفعت مختلف الدول لسن قوانين استثمار وتوضيح الوظائف التي تؤديها هذه القوانين، كما تعتبر هذه الدراسة أيضًا أداة للتفكير في الإصلاح من خلال أسئلة ومناقشات لمساعدة صناع القرار في تحديد الوظائف التي يريدون أن تؤديها قوانين الاستثمار، ثم التصميم أو الصياغة وفقًا لذلك.

توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- لقد تغيرت قوانين الاستثمار على مر الزمن ويمكن إعادة تصميمها لتلبية التحديات والفرص الجديدة.
- تعتبر قوانين الاستثمار الوطنية أدوات سياسة داخلية متعددة الاستخدامات وتختلف بشكل كبير اليوم.

- لا يوجد نموذج جاهز لوظائف وتصميم قانون الاستثمار، بل يتباين التصميم المناسب حسب السياق وحسب الوظائف التي يريد صناع القرار أن يخدمها القانون.

3-A. Belhadi, SM. Ayad and S. Zenasni, Non-Oil Exports Diversification and Trade Openness in Algeria Empirical Analysis, published by Journal of Economic Integration, Tlemcen Abou Bekr Belkaid University (Algeria), Vol: 09 - N°: 03, pp: 711-724.

تهدف هذه الدراسة القياسية الى تحديد العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري والصادرات غير النفطية، وقد استعمل فيها نموذج تصحيح الخطأ الموجه لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2016.

- توصلت هذه الدراسة الى أن سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير إيجابي في المدى الطويل على تنويع الصادرات الجزائرية غير النفطية.

(1-3) جدول مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة الاجنبية

الدراسات السابقة	معايير التشابه والاختلاف	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
ThankGod Oyinpreye Apere, Foreign Direct Investment and Non-Oil Exports in Nigeria, International Journal of Strategic Research in Education, Technology and Humanities, Department of Economics Niger Delta University Wilberforce, Bayelsa State, Article DOI:10.48028/iiprds/ijsreth.v12.i1.13, 2024.	**الهدف**	الاتفاق على أهمية التنويع الاقتصادي	تهدف هذه الدراسة الى مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية بينما تهدف دراستنا الى معرفة مدى تأثير قانون الاستثمار على الصادرات غير
	المنهج المتبع	الاتفاق في اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. تتفق دراستنا مع هذه الدراسة في	النفطية استعملت هذه الدراسة المنهج الاقتصادي القياسي بينما لم نستعمل هذا المنهج في دراستنا
	أدوات الدراسة	استعمال المقالات والمجلات العلمية كأدوات للدراسة.	اعتمدت دراستنا عدة أدوات أخرى خلافا لهذه الدراسة.
	متغيرات الدراسة	اشتركت هذه الدراسة مع دراستنا في كون الصادرات غير النفطية متغير تابع	خلافا لدراستنا تم استخدام الاستثمار الأجنبي كمتغير مستقل بينما كان قانون الاستثمار هو المتغير المستقل في دراستنا.
	حدود الدراسة	-	أجريت هذه الدراسة في دولة نيجيريا في الفترة 1986 الى 2020 بينما

			كانت دراستنا في الجزائر في الفترة 2001 الى 2023
Jonathan Bonnitcha, Suzy H. Nikiéma, and Taylor St John, Rethinking National Investment Laws A study of past and present laws to inform future policy-making, Published by the International Institute for Sustainable Development, CC BY-NC-SA 4.0, july 2023.	**الهدف**	–	هدفت هذه الدراسة الى مساعدة صناع في كيفية تغيير قوانين الاستثمار أما دراستنا فهي تهدف الى دراسة مدى تأثير قانون الاستثمار على الصادرات غير النفطية في الجزائر.
	المنهج المتبع	–	استعملت هذه الدراسة المنهج الوصفي بينما دراستنا تعتمد المنهج الوصفي التحليلي.
	أدوات الدراسة	الاشتراك في استعمال بيانات الهيئات الدولية كأدوات للدراسة.	اعتمدت على دليل قوانين الاستثمار لبرنامج الأمم المتحدة كأدوات بينما دراستنا اعتمدت على نصوص قانونية وبيانات واحصائيات وطنية ودولية.
	متغيرات الدراسة	اتفقت مع دراستنا في متغير قانون الاستثمار	اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا في عدد المتغيرات.
	حدود الدراسة	–	كانت هذه الدراسة على المستوى العالمي بينما كانت دراستنا في الجزائر.

A. Belhadi, SM. Ayad and S. Zenasni, Non-Oil Exports Diversification and Trade Openness in Algeria Empirical Analysis, published by Journal of Economic Integration, Tlemcen Abou Bekr Belkaid University (Algeria), Vol: 09 - N°: 03, pp: 711-724.	**الهدف**	الاتفاق على أهمية تنويع الصادرات في الجزائر.	تسعى هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري والصادرات غير النفطية بينما دراستنا تقف على مدى تأثير قانون الاستثمار الجديد على الصادرات غير النفطية.
	المنهج المتبع	الاتفاق في اتباع المنهج الوصفي التحليلي.	تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاقتصادي القياسي خلافا لدراستنا التي تعتمد المنهج الوصفي التحليلي.
	أدوات الدراسة	تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في استعمال الدراسات القياسية وبيانات الهيئات الدولية كأدوات للدراسة.	استخدمنا النصوص القانونية كأدوات في دراستنا خلافا لهذه الدراسة.
	متغيرات الدراسة	اشتركت هذه الدراسة مع دراستنا في كون الصادرات غير النفطية متغير تابع	المتغير المستقل في هذه الدراسة هو الانفتاح التجاري خلافا لدراستنا التي كان فيها قانون الاستثمار متغير مستقل
	حدود الدراسة	اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا في الحدود المكانية حيث أجريت في الجزائر.	تختلف الحدود الزمنية لهذه الفترة عن الحدود الزمنية لدراستنا.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل المفاهيم الأساسية لقانون الاستثمار والصادرات غير النفطية وتبين لنا أن لقانون الاستثمار دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل، رؤوس الأموال، وزيادة الدخل القومي، ذلك أن هذه النتائج لا يمكن تحقيقها إلا من خلال بيئة استثمارية حقيقية مبنية على أسس قوية كالاستقرار السياسي والقانوني وكذا تحفيزات وتسهيلات ضريبية للمستثمرين، كما أن البيئة الاستثمارية لا تخلوا من المعوقات التي تقيد النشاط الاستثماري مثل ما هو في الجزائر من عدم استقرار قانوني وبيروقراطية.

كما أن قانون الاستثمار يعتبر الاطار التنظيمي للعملية الاستثمارية التي من خلالها يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي وتصدير فائض الإنتاج خارج قطاع المحروقات الذي يساهم في تنويع مداخيل الدولة والخروج من التبعية للاقتصاد الأحادي، لكن من الجدير بالذكر أن العملية التصديرية لا تخلوا من الصعوبات و العراقيل التي تحد من تحقيق الأهداف المرجوة ومن بين هذه الصعوبات ما هو داخلي مثل عدم الاستقرار الأمني والسياسي وكذا مشكل البيروقراطية الذي يطيل في الأنشطة التصديرية والتي تؤدي الى خسائر كبيرة تجعل المستثمرين يعزفون عن ممارسة الأنشطة التصديرية، زيادة على ذلك ضعف البنية التحتية ونقص الموارد البشرية المؤهلة، كما توجد عوائق خارجية كالمنافسة والتغييرات الجيوسياسية ونظرا لوجود البعض من هذه العوائق في الجزائر نجد أنها تعمل جاهدة على إيجاد الحلول اللازمة لهاته المعوقات والعمل على توفير بيئة ملائمة للرفع من حجم الصادرات غير النفطية.

ومما سبق يظهر جليا دور قانون الاستثمار في النمو الاقتصادي والذي يعتبر حجر الزاوية في تحقيق فرص التصدير والتأثير المباشر في تعزيز الصادرات غير النفطية.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لأثر قوانين الاستثمار

والقانون الجديد على الصادرات غير النفطية

خلال الفترة 2001-2023

تمهيد:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول للعمل على تنمية اقتصادها على مر حكوماتها من خلال سنها لعدة قوانين وتشريعات لتحقيق أهدافها الاقتصادية لكن رغم ذلك لم تستطع تحقيق ما تصبو إليه نظرا لاعتماد اقتصادها على المصادر الريعية وما ينجر عليها من أزمات لارتباط أسعارها بالعرض والطلب العالمي، اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات و القرارات بوضعها سلسلة من القوانين لتنويع مصادرها والخروج من التبعية للموارد النفطية ومنها قانون الاستثمار في أوائل التسعينات، ونظرا للأزمات التي مرت بها الجزائر لم توفق في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية خارج قطاع المحروقات، توالت الإصلاحات الى غاية سنة 2022 أين وضعت الجزائر استراتيجيات مستقبلية جديدة وإعادة النظر جذريا في السياسة الاقتصادية للبلاد والخروج من الوضعية المزرية للبلاد فكانت الجزائر عازمة على الخروج إلى بر الأمان من خلال تعديلات وإصلاحات عميقة على سلسلة من القوانين والتشريعات ومنها قانون الاستثمار الجديد 22-18 الذي جاء ليضع الاقتصاد الجزائري في مسار الخروج من التبعية للموارد الريعية والانفتاح على العالم الخارجي، و للوقوف على مدى فاعلية التعديلات و الإصلاحات التي عرفتها المنظومة القانونية ومدى مساهمتها في الرفع من حجم الصادرات غير النفطية تطلب منا دراسة تحليلية للقوانين السابقة و القانون الجديد للاستثمار وهو ما سوف نتطرق إليه في المبحث الأول، وكذا مناقشة هذه القوانين و أثرها على الصادرات غير النفطية في المبحث الثاني.

المبحث الأول: قراءة تحليلية لقوانين الاستثمار السابقة والقانون الجديد 22-18.

لقد كانت هنالك جملة من القوانين في مجال الاستثمار التي أقرتها الحكومات الجزائرية السابقة في فترة ما بعد الاستقلال وفي سنة 2001 صدر الامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي جاء لتصحيح الاختلالات التي كانت في السابق لكنه لم يحقق هو الآخر الأهداف المرجوة، جاء بعد ذلك القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار والذي أقر بعض التعديلات على أجهزة تسيير الاستثمار لكن دون جدوى حيث لم يحقق نجاحا في استقطاب استثمارات أجنبية كبيرة إلى غاية صدور القانون الجديد 22-18 الذي أقر تغييرات جدرية في كيفية تسيير الاستثمارات مع رقمنة العديد من الأجهزة لترقية وتطوير الاستثمار.

سوف نتناول من خلال هذا المبحث في المطلب الأول مضمون الامر 01-03 والقانون 16-09، ونخصص المطلب الثاني لقانون الاستثمار الجديد 22-18.

المطلب الأول: مضمون قوانين الاستثمار 01-03 و16-09.

سوف نتطرق في هذا المطلب الى مضامين القوانين 01-03 و16-09 وقد قسمنا هذا المطلب الى فرعين، الفرع الأول يتضمن ما جاء به الامر 01-03 والفرع الثاني يتضمن ما جاء به القانون 16-09 من تعديلات.

الفرع الأول: مضمون الامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

ويحدد هذا الامر **النظام الذي يطبّق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات المنجزة في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة**[16]، كما تضمن مفهوم الاستثمار والذي "يقصد به اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، توسيع قدرات الإنتاج، تأهيلها أو إعادة هيكلتها أو المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، واستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية"[17].

-تضمن هذا لأمر عدة حوافز للمستثمرين مع ضمانات قانونية وحرية تحويل الأموال والعديد من المزايا نذكرها فيما يلي:

1-حرية الاستثمار:

ومن خلال هذا المبدأ "**تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة.....**" ويتضح لنا ن المشرع لم يقيد المسألة بل تضمنت كل الاستثمارات العامة منها والخاصة، كما يجب على المستثمر التصريح لدى وكالة تطوير الاستثمار لإنشاء استثماره ومباشرة نشاطه[18].

2-المزايا الممنوحة للمستثمرين:

2-1 الامتيازات الممنوحة في إطار النظام العام: زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و2 من الامر 01-03 خلال مرحلة الإنجاز من المزايا التالية[19]" تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار وكذا الاعفاء من رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني".

---

[16] المادة 1 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 5.

[17] المادة 2 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 5.

18 رعاش الخنساء، الاستثمار الأجنبي في ظل الأمر 01-03، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 22-23.

[19] المادة 9 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 5-6.

2-2 الامتيازات الممنوحة في إطار النظام الاستثنائي: تستفيد الاستثمارات في إطار النظام الاستثنائي من مزايا خاصة وهي التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة أو لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني وتستعمل تكنولوجيات خاصة للمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وادخار الطاقة وتؤدي إلى تنمية مستديمة[20].

كما تنص المادة 11 من الامر السالف الذكر أن الاستثمارات المنجزة في المناطق المذكورة في الفقرة الاولى من المادة 10 تستفيد من مزايا في شقين الأول عند إنجاز الاستثمار والثاني بعد معاينة انطلاق الاستغلال.

أ-مزايا إنجاز الاستثمار:

- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية التي تمت في إطار الاستثمار مع تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة اثنان بالألف (2‰)، فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، كما تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف فيما يخص المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء المستوردة أو المحلية مع تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار[21].

ب-مزايا بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

- الاعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الدخل الإجمالي، الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني والعقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار وكذا مزايا أخرى مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك[22].

وفي نفس سياق المزايا المقدمة في إطار النظام الاستثنائي فيما يخص الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالاقتصاد الوطني وبموجب المادة 12 من الامر 01-03 تستفيد هذه الاستثمارات من المزايا في **مرحلة الإنجاز** ولمدة أقصاها 05 سنوات من الاعفاءات وغيرها من الاقتطاعات الأخرى، كما وتمنح في **مرحلة الاستغلال** ولمدة أقصاها عشر (10) إعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني[23].

---

20 المادة 10 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 6.

21 محمد يوسفي، مضمون أحكام الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، مداخلة لفعاليات ملتقى حول النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، جمعية القاضي عياض، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، سنة 2002، ص 39-40.

22 نفس المرجع السابق، ص 38.

23 رعاش الخنساء، الإستثمار الأجنبي في ظل الأمر 01-03، مرجع سبق ذكره، ص 12.

وفي حالة عدم احترام الالتزامات التي جاءت في هذا الامر أو الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون يتم سحب المزايا الجبائية وشبه الجبائية والجمركية والمالية دون المساس بالأحكام التشريعية الأخرى، وتصدر الوكالة مقرر السحب[24].

3-الضمانات الممنوحة للمستثمرين:

جاء في العديد من مواد الامر 01-03 مجموعة من الضمانات التي أقرها المشرع الجزائري لتحفيز المستثمرين على الاستثمار في الجزائر ومست هذه الضمانات الممنوحة عدة مجالات سياسية، قانونية، قضائية ومالية.

3-1 مبدأ المساواة: يقصد به ضمان عدم التمييز بين المستثمر الوطني والاجنبي، حيث يتمتع كل منهما بنفس الحقوق والواجبات المتصلة بالنشاط الاستثماري في الجزائر، وقد كرس المشرع الجزائري هذا المبدأ في القوانين الوطنية السابقة وبعد صدور الامر 01-03 الذي يؤكد بصفة قطعية على هذا المبدأ[25].

3-2 مبدأ الاستقرار القانوني: يولي المستثمر الأجنبي أهمية كبيرة لسيرورة المنظومة القانونية للدولة المضيفة لاستثماراته ومدى قدرتها على منحه الامن القانوني للحفاظ على استثماراته وهو ما يعرف "**بمبدأ استقرار التشريع**"، كما ويهتم بوجود مبدأ آخر يسمى بمبدأ "**عدم الرجعية في القوانين**" ويقصد به أن التشريع لا يمكن تطبيقه بأثر رجعي على الواقع إلا ما يقع في المستقبل و هو ما يعرف بالضمانات ضد المخاطر التشريعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي وهذا ما أقره المشرع الجزائري رغبة منه في طمأنته بتثبيت النظام القانوني الذي يحكم المشروع الاستثماري الأجنبي[26].

3-3 مبدأ الملكية: أقر المشرع الجزائري حماية الاستثمار الأجنبي وضمان عدم نزع ملكية استثماراته[27]، كما أعطى المستثمر الحرية الكاملة في نقل الملكية أو التنازل عن الاستثمارات التي تستفيد من المزايا المنصوص عليها في هذا الامر بشرط التزام المستثمر الجديد بالالتزامات التي تعهد بها المستثمر الاول للوكالة[28]. وفي هذا الإطار استبعد المشرع ذكر التأميم ونزع الملكية والمصادرة القضائية واقتصر على المصادرة الإدارية فقط ذلك أن المستثمرين الأجانب والوطنيين على حد سواء ينفرون من نزع الملكية والتأميم للمنفعة العامة فهو في هذه الحالة يشجعهم على الاستثمار دون تردد أو

---

[24] المادة 16 من الامر 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل و المتمم للامر 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 20.

25 رعاش الخنساء، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

[26] بن إسماعيل سمية، الضمانات القانونية للاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020، ص 25-26.

[27] المادة 16 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 7.

[28] المادة 30 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 8.

خوف[29]. نفهم من هذا النص أن المشرع الجزائري قد استبعد ذكر التأميم ونزع الملكية والمصادرة القضائية واقتصر على المصادرة الإدارية فقط ذلك أن المستثمرين الأجانب والوطنيين على حد سواء ينفرون من نزع الملكية والتأميم للمنفعة العامة فهو في هذه الحالة يشجع المستثمرين على الاستثمار دون تردد أو خوف[30].

3-4 مبدأ الضمانات القضائية: حسب هذا المبدأ يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية سواء بسبب المستثمر أو بسبب الدولة الجزائرية إلى الجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين التوصل إلى اتفاق بناءا على تحكيم خاص[31]. نشير إلى أن المستثمر الأجنبي غالبا ما يتمسك بوجود شرط التحكيم قصد تحقيق المعادلة الأنسب التي تكفل الضمان له[32].

3-5 مبدأ حرية تحويل رؤوس الاموال: إن حرية تحويل رؤوس الأموال من الضمانات التي تكرسها غالبية التشريعات الحديثة و هو من الميزات الأساسية لجلب الاستمارات الأجنبية، ففي بعض الأحيان نجد أن المستثمر لا يبحث عن الربح بقدر ما يبحث عن البيئة التشريعية الملائمة لاستثماراته و التي توفر له الحماية لأمواله وكيفية تحويلها إلى الخارج، إن هذا المبدأ من الضمانات التي أقرها المشرع الجزائري في الامر 01-03 في نص المادة 31 التي جاء فيها ما يلي " **تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرّة التحويل يُسعرها بنك الجزائر بانتظام و يتحقق من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية**"[33].

4-أجهزة الاستثمار: تضمن الامر 01-03 عدة اجهزة لتطوير عملية الاستثمار حيث اسندت لهذه الأجهزة عدة مهام مختلفة لبلوغ الاهداف المسطرة في الاستراتيجية الجديدة لتطوير الاستثمار في الجزائر.

---

[29] عماد إشوي وعادل جدادوة، الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مداخلة لفعاليات ملتقى بعنوان قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد شريف مساعديه سوق أهراس، يومي 05-06 ديسمبر 2012، ص 15.

[30] عماد إشوي، عادل جدادوة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[31] المادة 17 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 7.

[32] رعاش الخنساء، الاستثمار الأجنبي في ظل الأمر 01-03، مرجع سبق ذكره، ص 24-25-26.

[33] المادة 31 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 8.

4-1 المجلس الوطني للاستثمار: يرأسه رئيس الحكومة يوكل لهذا المجلس اقتراح استراتيجية وتدابير تحفيزية لتطوير دعم وتشجيع الاستثمار ومسايرة التطورات الجديدة، كما ويحث على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل ومعالجة كل مسألة تتصل بتنفيذ هذا الامر"[34].

4-2 الوكالة الوطنية للاستثمار: وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد أوكلت لها عدة مهام[35] كترقية الاستثمارات، استقبال المستثمرين ومساعدتهم، تسهيل العمليات التأسيسية للمؤسسات بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي، منح المزايا المرتبطة بالاستثمار وتسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء"[36].

4-3 صندوق دعم الاستثمار: أنشئ في شكل حساب تخصيص خاص ومن مهامه تمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة ولا سيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشأة الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار[37].

4-4 الشباك الوحيد: تم إنشاؤه ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **حسبما ورد في المادة** 23، وأوكلت له مهام توفير الخدمات الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمارات المصرحة لديها، كما ويتولى تخفيف وتبسيط اجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع بالاتصال مع الادارات والهيئات المعنية[38].

الفرع الثاني: مضمون القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.

في سنة 2016 وبناء على التعديل الدستوري ووفق المادة 43 منه والتي تنص على أن حرية الاستثمار والتجارة محفوظة وتمارس في إطار هذا القانون، وعلى إثر ذلك تم إلغاء الامر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وأصدر القانون 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ومن أبرز ما جاء به هذا القانون هو تنظيم مجال الاستثمار على المستوى الهيكلي والمؤسساتي[39].

ألغى القانون 16-09 أحكام الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار باستثناء أحكام المواد 06، 18 و22 منه والتي تتعلق ب:

- **المادة 06:** متعلقة بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

---

[34] المادة 19 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 7.

[35] المادة 6 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 5.

[36] المادة 21 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 7.

[37] المادة 28 من الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 8

[38] محمد يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[39] قمرة نذير، تطور قوانين الاستثمار في الجزائر بين النص والتطبيق، مقالة في المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد 8، العدد 2، 2024، ص 345.

- **المادة 18:** متعلقة بإنشاء المجلس الوطني للاستثمار؛
- **المادة 22:** متعلقة بضرورة فتح هياكل لامركزية للوكالة على مستوى الولايات ومكاتب تمثيل الوكالة في الخارج.

حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات[40] كما يهدف إلى ربط التنمية بنقل التكنولوجيا وتوليد الثروة خارج قطاع المحروقات.[41]

1- حرية الاستثمار:

وحسب ما جاء في المادة 03 منه فإنه " **تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة وبالنشاطات والمهن المقننة وعموما بممارسة النشاطات الاقتصادية** "[42] وقد أعطى المشرع حرية للمستثمر في اختيار القطاع والشريك (باستثناء القطاعات الحساسة) كما ساوى بين المستثمر الوطني والأجنبي.

2-المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمر في إطار القانون 16-09:

2-1 الامتيازات الممنوحة في إطار النظام العام: زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا والمحددة في المادة 2 من القانون 09/16 خلال مرحلة الإنجاز من المزايا التالية" الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار والاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المتناه محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار وكذا الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني" وكذا الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية[43].

2-2 الامتيازات المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة: وفي هذا الإطار تستفيد الاستثمارات من امتيازات بعنوان مرحلة الإنجاز من تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار والاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار والاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال[44].

---

[40] المادة 1 و2 من القانون 16-09 المؤرخ في 3 اوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص 18.

41 بدر الدين براحلية، قانون ترقية الاستثمار الجزائري رقم 09/16 الملامح والتوجهات، مقال منشور في مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد 44، العدد 2، جوان 2020، ص 447.

[42] المادة 3 من القانون 16-09 المؤرخ في 3 اوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص 18.

[43] المادة 12 من القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص 19.

44 المادة 12 من القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص20.

كما تنص المادة 12 من هذا القانون أن الاستثمارات المعنية بالمزايا والمحددة في المادة 02 منه تستفيد من مزايا في شقين الأول بعنوان مرحلة الإنجاز والثاني بعنوان مرحلة الاستغلال.

أما المادة 13 منه فنصت على أن الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة تستفيد من مزايا خاصة بها تم تقسيمها وفق شقين الأول بعنوان مرحلة الإنجاز والشق الثاني بعنوان مرحلة الاستغلال[45].

2-3 المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل: فحسب المادة 15 فإن المزايا السالفة الذكر في المادتين 12 و13 لا تلغي التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والفلاحية كما لا يؤدي وجود مزايا من نفس الطبيعة إلى تطبيقها معا وإنما يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل.

وقد رفع هذا القانون حسبما جاء في المادة 16 منه مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 من ثلاث (03) إلى خمس (05) سنوات عندما تُنشيء أكثر من 100 منصب شغل دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال.

2-3 المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

ضمن هذا الإطار، وبعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار تبرم اتفاقية بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ممثلة للدولة والمستثمر بموجبها يستفيد هذا الأخير من مزايا استثنائية[46]، ويمكن أن تتضمن المزايا الاستثنائية ما يلي:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات؛
- منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والاعانات أو المساعدات أو الدعم المالي وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز.
- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات او تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة لا تتجاوز خمس (05) سنوات.

نشير أن الاستفادة من هذه المزايا مرهون بتسجيل المشروع الاستثماري في الوكالة والالتزام بإنجاز المشروع خلال الآجال المحددة واحترام القوانين البيئية، الجبائية والاجتماعية.

45 المادة 13 من القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص20.

46 المادتين 17 و18 من القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص 21.

3-الضمانات الممنوحة للمستثمرين: لتحفيز المستثمرين على الاستثمار في الجزائر أقر المشرع مجموعة من الضمانات والتي مست عدة مجالات سياسية، قانونية، قضائية ومالية.

3-1 مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة: يقصد به ضمان عدم التمييز بين المستثمر الوطني والاجنبي، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.

3-2 مبدأ عدم الرجعية في القوانين" ويقصد به أن التشريع لا يمكن تطبيقه بأثر رجعي على الواقع إلا ما يقع في المستقبل وهو ما يعرف بالضمانات ضد المخاطر التشريعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي وهذا ما أقره المشرع الجزائري رغبة منه في طمأنته بتثبيت النظام القانوني الذي يحكم المشروع الاستثماري الأجنبي.

3-3 مبدأ الملكية: زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به[47].ويترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف.

3-4 مبدأ الضمانات القضائية: حسب هذا المبدأ يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية سواء بسبب المستثمر أو بسبب الدولة الجزائرية إلى الجهات **الجزائرية** القضائية المختصة إقليميا إلا في حالة وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصلحة والتحكيم أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية بند يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص[48].

3-5 مبدأ حرية تحويل رؤوس الاموال: حسب هذا المبدأ يستفيد المستثمر من ضمان تحويل الرأسمال والعائدات الناجمة عنه ويتضمن ضمان التحويل كذلك المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر أجنبي لاسيما بالنسبة للحصص النقدية المستورد عن طريق التحويل المصرفي حتى وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية[49].

4-أجهزة الاستثمار: حافظ القانون 09/16 على الأجهزة الوارد ذكرها في الأمر 03/01 لتطوير عملية الاستثمار مع تغيير تسمية بعضها حيث اسندت لهذه الأجهزة عدة مهام مختلفة لبلوغ الاهداف المسطرة في الاستراتيجية الجديدة لتطوير الاستثمار في الجزائر؛ وتمثلت هذه الأجهزة في:

47 المادة 23 من القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص 22.

48 المادة 24 من القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص 22.

49 المادة 25 من القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص 22.

4-1 المجلس الوطني للاستثمار: يرأسه رئيس الحكومة يوكل لهذا المجلس **اقتراح استراتيجية وتدابير تحفيزية لتطوير دعم وتشجيع الاستثمار ومسايرة التطورات الجديدة، كما ويحث على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل ومعالجة كل مسألة تتصل بتنفيذ هذا الامر**"[50].

4-2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد أوكلت لها عدة مهام كترقية الاستثمارات، استقبال المستثمرين ومساعدتهم، تسهيل العمليات التأسيسية للمؤسسات بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي، منح المزايا المرتبطة بالاستثمار وتسيير نفقات دعم الاستثمار [51]والتأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء"، تناولها المشرع الجزائري بموجب المادة 27 من هذا القانون وتضم 04 مراكز[52] في إطار ما يسمى بالشباك الوحيد اللامركزي **وهي: مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ومركز الترقية الاقليمية.**

4-3 الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية: المذكور في المادة 28 من هذا القانون في شكل حساب تخصيص رقم 124-302 خاص ومن مهامه تمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة ولا سيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشأة الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار[53].

4-4 لجنة الطعن: تناوله المشرع الجزائري بموجب المادة 11 من هذا القانون، بالنسبة للمستثمر الذي يرى أنه غبن من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا القانون يحق له تقديم طعن أمام لجنة تحدد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم وذلك دون المساس بحقه في اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة[54].

المطلب الثاني: مضمون قانون الاستثمار الجديد 22-18.

على الرغم من كل الإصلاحات والتعديلات التي جاءت بها القوانين السابقة الا أنها لم تحقق الأهداف المسطرة لترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر وبلوغ الأهداف الاقتصادية المرجوة، فكان لزاما على صناع القرار إيجاد الحلول الكفيلة للنهوض بالاقتصاد الجزائري وإرساء الدعائم الاستثمارية التي تحقق التنمية الاقتصادية.

صدر القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار والذي جاء بمفاهيم وابعاد جديدة للاستثمار خلافا للقوانين السابقة، حيث كرس مبادئ المساوات والشفافية وحرية الاستثمار مع وضع ضمانات قانونية ومحفزات

---

[50] قسوري فهيمة، دور أجهزة دعم الاستثمار المركزية في تعزيز قدرات الاستثمار الوطني في ظل قانون 09/16 المتعقل بترقية الاستثمار، مقال منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 20، أكتوبر 2019، ص19.

[51] قسوري فهيمة، دور أجهزة دعم الاستثمار المركزية في تعزيز قدرات الاستثمار الوطني في ظل قانون 09/16 المتعقل بترقية الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص14.

[52] المادة 27 من القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص22.

[53] المادة 28 من القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص 23.

[54] المادة 11 من القانون 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص 19.

جديدة للاستثمار والاخذ بعين الاعتبار للاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار، هذا وأبقى القانون الجديد على بعض الحكام السابقة[55].

يحدد هذا القانون من خلال نص المواد 1 و2 منه حقوق المستثمرين والتزاماتهم والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات والقواعد التي تنظم هذه الاستثمارات في مجال انتاج السلع والخدمات المنجزة من اشخاص طبعيين أو معنويين وطنيين كانوا أو أجانب مقيمين أو غير مقيمين، اذ يحرص على إعطاء مجال التكنولوجيا واقتصاد المعرفة الأفضلية لخلق مناصب شغل دائمة وإعطاء مكانة للكفاءات التي من شأنها أن تحسن من التنافسية الاقتصادية القادرة على التصدير ،كما يؤكد على تطوير القطاعات ذات الأولوية و القيمة المضافة و تثمين الموارد الطبيعية و المواد الاولية المحلية لضمان تنمية إقليمية مستدامة[56].

وللوقوف على ما جاء به هذا القانون سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين الأول يتضمن الضمانات والمزايا التحفيزية الممنوحة للمستثمر والثاني يتضمن الأجهزة المكلفة بتسيير الاستثمار.

الفرع الأول: الضمانات والمزايا الممنوحة للمستثمر.

1-حرية الاستثمار:

كرس هذا القانون حرية الاستثمار من خلال المادة 3 التي تنص على [57]**"كل شخص طبيعي أو معنوي وطنيا كان أو أجنبيا مقيم أو غير مقيم يرغب في الاستثمار هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما"**

وتجدر الإشارة الى أن المشرع الجزائري قد حذر من أي نوع من عرقلة الاستثمارات حيث جاء في نص المادة 37 من هذا القانون[58]**"يعاقب كل من يقوم بسوء نية عرقلة الاستثمارات بأية وسيلة كانت وفقا للأحكام المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول"**

2-الضمانات المالية:

2-1 تحويل رؤوس الأموال:

يعتبر ضمان تحويل الأموال من أهم الضمانات التي يطالب كل مستثمر أجنبي حيث لا يمكن القول أن المستثمر له الحماية الكافية مالم يتمتع بهذا الضمان ويشتمل هذا الضمان على الأموال المستثمرة والعوائد من هذه الأموال فالمستثمر

[55] قمرة نذير، تطور قوانين الاستثمار في الجزائر بين النص والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 348-349.

[56] المواد 1 و2 من القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص5.

[57] المادة 3، من القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 5.

[58] المادة 4، من القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 6.

يهدف الى تحقيق الربح كما يتطلع الى نقل هذه الأرباح الى بلده[59]، وهذا ما نص عليه القانون الجديد 22-18 بموجب المادة 8 حيث جاء فيها "**يستفيد المستثمر من تحويل رؤوس الأموال و العائدات الناجمة عن الاستثمارات المنجزة من خلال حصص نقدية مستوردة عن طريق المصرف و المحررة بعملية حرة يسعرها بنك الجزائر، كما يستفيد من تحويل المداخيل الحقيقية الناتجة عن التنازل أو التصفية ذات مصدر أجنبي حتى اذا كان هذا المبلغ يفوق رأسمال المستثمر في البداية**"[60].

2-2 ضمان الملكية:

أقر المشرع الجزائري في مجال الملكية الفكرية ضمان الدولة لحقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به، وفي سياق الملكية الاستثمارية صرح أنه لا يجوز للإدارة تسخير أي استثمار منجز إلا في الحالات المنصوص عليها قانونا والتي يترتب عليها تعويض عادل ومنصف طبقا للتشريع المعمول به[61].

3-ضمان الاستقرار القانوني:

يعد هذا الضمان من الأساسيات في مجال الاستثمار حيث أن عدم توفر الاستقرار القانوني يبعث الخوف لدى المستثمرين بحيث لا يقبلون على الاستثمار في الدول التي لا يوجد فيها الاستقرار القانوني، فنجد أن المشرع الجزائري قد كرس مبدأ الاستقرار القانوني في هذا القانون من خلال المادة 13 حيث جاء فيها "**لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون إلا إذا طلب ذلك المستثمر صراحة**"[62].

4-الضمانات القضائية:

وضع المشرع الجزائري هيئة وطنية عليا تحت تصرف المستثمرين تفصل في الطعون التي يقدمونها مع إمكانية رفع طعنا قضائيا أمام الجهات القضائية المختصة، زيادة على ذلك أقر المشرع الجزائري أحقية المستثمر في رفع دعوة قضائية لدى الجهات المختصة في حال وجود خلاف ناجم عن تطبيق هذا القانون تسبب فيه المستثمر أو الدولة، وهذا في حالة عدم وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف مصادق عليها من الدولة الجزائرية تتعلق بأحكام الوساطة أو المصالحة تسمح باللجوء الى التحكيم[63].

---

59 بوحلفايا خولة، صاهد عبد الرشيد، الضمانات المقررة في قانون الاستثمار 09-16 و22-18 الجزائري -دراسة مقارنة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2023-2024، ص 25.

60 المادة 8، من القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 6.

61 المادة 9، من القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 6.

62 عمراني عبد الوافي، كناندة محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 29.

63 المواد 11 و12، من القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 6-7.

5-المزايا التحفيزية والالتزامات:

5-1 المزايا:

طبقا لأحكام هذا القانون تستفيد الاستثمارات المنصوص عليها في المادة 4 من أحد الأنظمة التحفيزية بعد التسجيل في الشبابيك المختصة حيث يستلم المستثمر مقابل ذلك قائمة بالسلع والخدمات التي تسمح له بالاستفادة من المزايا، حيث قسمت إلى ثلاث أنظمة تحفيزية.

-نظام القطاعات.

-نظام المناطق.

-نظام الاستثمارات المهيكلة.

مرحلة الإنجاز:

الاعفاء من الحقوق الجمركية، الرسم على القيمة المضافة، دفع حق نقل الملكية والرسم على الاشهار العقاري، حقوق التسجيل على الأملاك المبنية وغير المبنية، والرسم العقاري على الأملاك التي تدخل في لإطار الاستثمار لمدة 10 سنوات.

مرحلة الاستغلال:

الاعفاء من الضريبة على الأرباح والرسم على النشاط المهني لمدة من 3 الى 5 سنوات بالنسبة لنظام القطاعات ومن 5 الى 10 سنوات بالنسبة لنظام المناطق ونظام الاستثمارات المهيكلة[64].

كما تستفيد المشاريع الاستثمارية من أراضي تابعة للأملاك الدولة من خلال منصة رقمية تحتوي على معلومات تتعلق بالعقار حيث توضع هذه المنصة تحت تصرف المستثمر من طرف الهيئات المكلفة بمنح العقار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما[65].

كما تقدم إعفاءات للمساهمات العينية الخارجية التي لها علاقة بنقل الأنشطة من الخارج وكذا السلع الجديدة التي تدخل في الحصص العينية الخارجية من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي[66].

5-2 الالتزامات:

يتضح من نصوص هذا القانون أن للمستثمر حقوق كما عليه واجبات، حيث جاء في نص المادة 15 أنه على المستثمر الالتزام بما ينص عليه التشريع المعمول فيما يخص حماية البيئة والصحة العمومية، كما يلزمه بالشفافية في تقديم المعلومات المحاسبية، الجبائية والمالية، وكذا كل المعلومات التي من شأنها تسهيل عملية متابعة وتقييم تنفيذ هذا القانون من طرف الإدارة[67].

---

[64] محمد جمعي، مرجع سبق ذكره، ص 236-240.

[65] المادة 6، من القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 6.

[66] المادة 7، من القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 6.

[67] المادة 15، من القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 7.

وللحرص على الالتزام بآجال إنجاز المشاريع وضع المشرع الجزائري نصوص لتحديد آجال انجاز بعض الاستمارات، حيث نصت المادة 32 على أن الاستثمارات يجب أن تنجز في مدة لا تتعدى 3 سنوات وترفع هذه المدة الى 5 سنوات فيما يخص استثمارات نظام المناطق ونظام الاستثمارات المهيكلة وذلك من تاريخ التسجيل لدى الوكالة أو من تاريخ استلام رخصة البناء في الحالات الخاصة، كما يمكن تمديد آجال الإنجاز الى 12 شهرا قابلة للتجديد استثناء ولمرة واحدة لنفس المدة وهذا عندما تتجاوز نسبة الاشغال في المشروع نسبة معينة[68].

وبخصوص المزايا الممنوحة للمستثمرين المذكورة سالفا يمكن أن تكون محل سحب جزئيا أو كليا في حال عدم احترام الالتزامات المتعهد بها في هذا القانون[69].

الفرع الثاني: الأجهزة المكلفة بتسيير الاستثمار.

وضع المشرع الجزائري من خلال القانون 22-18 أجهزة مكلفة بتسيير العمليات الاستثمارية وتتمثل في المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي ينطوي تحتها الشباك الوحيد للاستثمارات الكبرى والأجنبية وكذا شبابيك وحيدة لامركزية على المستوى المحلي.

1-المجلس الوطني للاستثمار:

جاء في نص المادة 17 من هذا القانون يكلف هذا المجلس باقتراح وإعداد استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار كما يقف على تناسق هذه الاستراتيجية وتقييم تنفيذها، كما أسند الى هذا المجلس مهمة إعدادا تقرير تقييمي سنوي الى السلطات العليا[70].

2-الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:

تعد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار هيئة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث كلفت بالتنسيق مع الهيئات والإدارات المعنية بالمهام التالية:

-تعمل على إعداد واقتراح مخطط ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر والخارج.

-إعلام وتحسيس المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار.

-مرافقة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى على استكمال الإجراءات المتصلة بالاستثمار.

-تسيير المزايا ومتابعة تقدم المشاريع الاستثمارية.

2-1 الشبابيك الوحيدة للمشاريع الكبرى والأجنبية:

من خلال ما نصت عليه المادة 19 من القانون 22-18 الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية هو المحاور الوحيد وله الاختصاص الوطني ومن مهامه تجسيد ومرافقة المشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

---

[68] محمد جمعي، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[69] المادة 36 من القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 10.

[70] محمد جمعي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

2-2 الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

تعتبر هذه الشبابيك المحاور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي حيث تتولى مساعدة ومرافقة المستثمرين في إدارة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار[71].

[71] لعشاش محمد، مرجع سبق ذكره، ص 311.

المبحث الثاني: تحليل أثر قوانين الاستثمار على الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2001-2023.

إن الصادرات غير النفطية من أهم المواضيع التي أخذت الحيز الكبير من البحث والتحليل خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى جاهدة في تحقيق تنمية اقتصادية تحقق فيها التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لاقتصاد الأحادي و الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى الى بلوغ أهداف معينة في هذا المجال و من خلال عديد السياسات والتشريعات المسطرة من إصلاحات و تعديلات على قوانين الاستثمار لتنويع الاقتصاد وتشجيع الصادرات غير النفطية من المنتوجات التي تتميز بها الجزائر وخلق قطاعات انتاجيه قادرة على المنافسة في السوق العالمية التي يمكن من خلالها جلب العملة الصعبة والدفع بالاقتصاد الوطني لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتدعيم الخزينة العمومية و الرفع من نسب حجم الصادرات غير النفطية.

وفي هذا السياق سوف نتناول من خلال هذا المبحث أثر الإصلاحات والتعديلات التي أجريت في قوانين الاستثمار على الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2001-2023.

المطلب الأول: أثر إصلاحات قوانين الاستثمار على الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2001-2016

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات التي تشكل 97% من إجمالي صادراتها وهو الامر الذي جعلها تدخل في مشكلات اقتصادية عند حدوث الازمات العالمية التي تؤثر بشكل مباشر على أسعار البترول، بدأت الجزائر في وضع إصلاحات منذ التسعينات من القرن الماضي للخروج من التبعية للمحروقات وذلك من خلال جملة من الإصلاحات القانونية والتشريعية لإعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية والاستثمارية بهدف تنويع صادراتها وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، و للوقوف على هذه الإصلاحات القانونية خاصة التي جاء بها الامر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و مدى نجعتها نستعرض في هذا المطلب بعض الاحصائيات للصادرات غير النفطية للتعرف على تطوراتها و مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كما نتطرق لمدى تغطية هذه الصادرات للواردات غير النفطية مع ذكر أهم المواد المصدرة خلال فترة الدراسة.

1- تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات خلال الفترة 2001-2016.

الجدول (2-1): تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2001 الى 2016. الوحدة 10^6 دج

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات غ ن	النسبة
2001	1 480 335.80	1 428 968.10	51 367.70	3.47%
2002	1 501 191.90	1 441 871.60	59 320.30	3.95%
2003	1 902 053.50	1 850 067.70	51 985.80	2.73%
2004	2 337 447.80	2 286 309.30	51 138.50	2.19%
2005	3 421 548.30	3 355 000	66 548.30	1.94%
2006	3 979 000.90	3 895 736.20	83 264.70	2.09%
2007	4 214 163.10	4 121 790.40	92 372.70	2.19%
2008	5 095 019.70	4 970 025.10	124 994.60	2.45%
2009	3 347 636	3 270 227.50	77 408.50	2.31%
2010	4 333 587.40	4 220 106	113 481.40	2.62%
2011	5 374 131.3	5 223 836.80	150 294.50	2.80%
2012	5 687 369.4	5 527 736.50	159 632.90	2.81%
2013	5 217 099.80	5 057 546.90	159 552.90	3.06%
2014	4 917 598.20	4 709 622.40	207 975.80	4.23%
2015	3 537 168.70	3 339 435.10	197 733.60	5.59%

2016	3 277 716.40	3 080 035.20	197 681.20	6.03%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2020.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.pdf , 18/04/2025 à 07h01.

الصادرات غ ن = (إجمالي الصادرات- صادرات المحروقات)

النسبة= (الصادرات غ ن/ إجمالي الصادرات)*100.

الشكل رقم (2-1): تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات خلال الفترة 2001-2016.

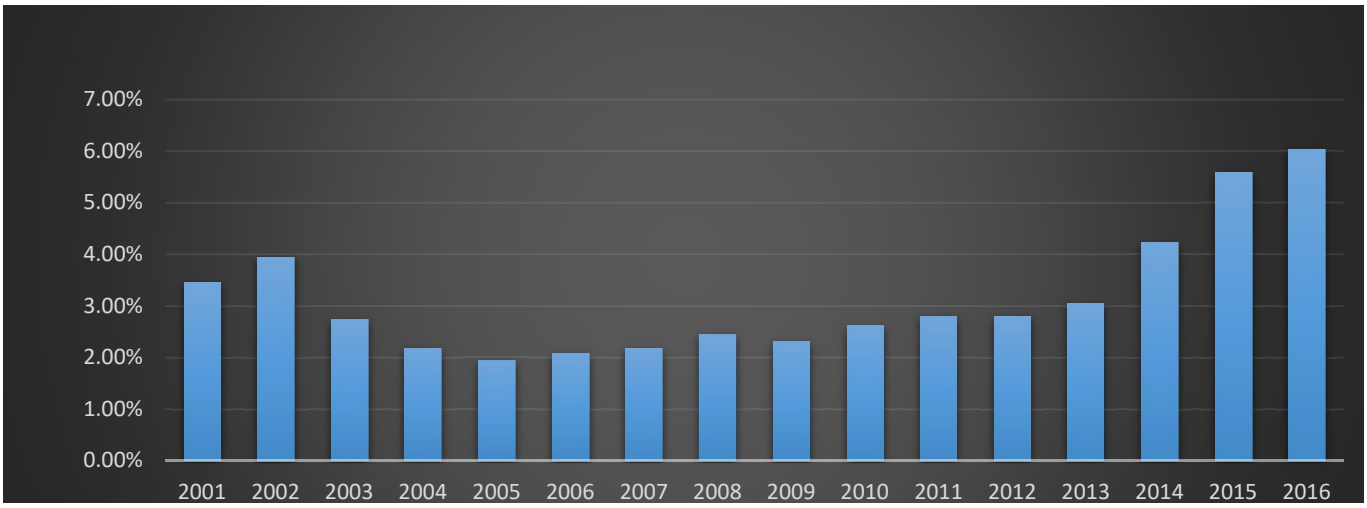

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول (2-1).

يتبين لنا من الشكل أعلاه أن نسبة الصادرات غير النفطية أخذت منحى تصاعدي من سنة 2001 الى 2002 حيث بلغت 3.95% من إجمالي الصادرات لكنها ما انخفضت بداية من 2003 الى غاية 2005 حيث بلغت 1.94% وهذا بعد مرور 4 سنوات من صدور الامر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ومن الواضح أن هذا القانون لم يحسن من المناخ الاستثماري ومن حجم صادرات المنتجات غير النفطية رغم ما جاء به من تحفيزات والتسهيلات للمستثمرين، ومع بداية سنة 2005 أخذت حصيلة الصادرات غير النفطية في التحسن الى غاية 2008 ولم تتجاوز عتبة 2%، ومن الملاحظ أيضا أن التغييرات التي تحدث في كل مرة على القوانين و التشريعات لها أثر سلبي على الاستثمار وهذا ما يعرف بعدم الاستقرار القانوني، وكل هذا من شأنه أن يزيد من عزوف المستثمرين وخاصة الأجانب منهم على الاستثمار في بلد لا يوجد فيه استقرار قانوني.

تراجعت هذه الحصيلة مرة أخرى في 2009 مقارنة مع نسبة 2008، وبداية من 2010 أخذت الحصيلة في الارتفاع الى غاية 2016 أين بلغت الصادرات غير النفطية عتبة 6%.

2- مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2016.

في هذا لسياق نجد ان الصادرات غير النفطية لم تتجاوز نسبة 2.8% من القيمة الاجمالية للناتج المحلي لهذه الفترة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الجدول (2-2): مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي 2001-2016. الوحدة 10^6 دج.

السنوات	الصادرات غ ن	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة
2001	51 367.70	4 587 607.00	1.12%
2002	59 320.30	4 835 337.78	1.23%
2003	51 985.80	5 149 634.73	1.01%
2004	51 138.50	5 381 368.30	0.95%
2005	66 548.30	5 671 962.18	1.17%
2006	83 264.70	5 836 449.09	1.43%
2007	92 372.70	6 017 379.01	1.54%
2008	124 994.60	6 167 813.48	2.03%
2009	77 408.50	6 241 827.25	1.24%
2010	113 481.40	6 541 434.95	1.73%
2011	150 294.50	6 737 678.00	2.23%
2012	159 632.90	6 899 382.28	2.31%
2013	159 552.90	7 078 766.21	2.25%
2014	207 975.80	7 368 995.63	2.82%
2015	197 733.60	7 604 803.49	2.60%

2016	197 681.20	7 901 390.83	2.50%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي.

https ://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.pdf , 18/04/2025 à 07h01.

Httpswww.albankaldawli.orgarcountryalgeriaoverview,22/03/2025, à 04h17.

النسبة= (الصادرات غ ن / الناتج المحلي الإجمالي) *100

الشكل رقم (2-2): مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2016.

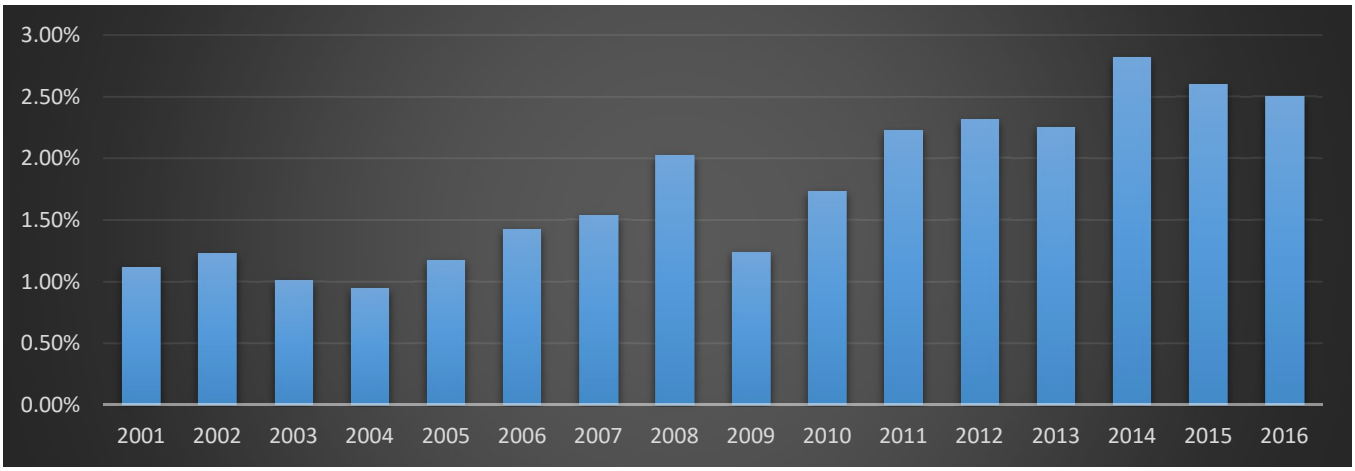

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول (2-2).

من خلال الرسم البياني أعلاه تتضح لنا نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الضئيلة جدا في الناتج المحلي الإجمالي و التي لم تتجاوز 2.8% خلال فترة الدراسة وهو ما يؤكد فشل الإصلاحات التي جاءت بها قانون الاستثمار من تحفيزات و تسهيلات للمستثمرين، حيث لم كن هنالك تأثير للتغيرات التي أجريت في قانون الاستثمار 01-03 ففي سنة 2001 أخذت الحصيلة بالتعافي الى سنة 2002 ثم تراجعت إلى ما دون 1% سنة 2004 وهذا تأثرا بأزمة 11 من سبتمبر 2001 التي أدت إلى ركود الاقتصاد العالمي وتهاوي أسعار النفط ما يأثر سلبا على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات، و بعد ارتفاع أسعار النفط في أواخر سنة 2004 أخذت الحصيلة في التعافي سنة 2005 الى غاية 2008 لتعود للارتفاع الى نسبة 2% حتى جاءت أزمة الرهن العقاري التي هوت بأسعار النفط مرة أخرى و بقيت هذه الحصيلة في تذبذب الى غاية 2016 و لم تتجاوز عتبة 2.8%.

3- معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية خلال الفترة 2001-2016:

فيما يخص معدل تغطية الواردات غير النفطية بالصادرات غير نفطية فهذا المؤشر له أهمية كبيرة لمعرفة ما إذا كانت الصادرات قادرة على تغطية المنتجات غير النفطية المستوردة، والملاحظ أن النسبة كانت في تذبذب مستمر حيث انها لم تحقق الحصيلة المحققة في سنة 2001 على طول هذه الفترة والتي بلغت 6.8%.

الجدول (2-3): معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية للفترة 2001-2016. الوحدة 10^6 دج

السنوات	الصادرات غ ن	واردات غ ن	النسبة
2001	51 367.70	754 591.00	6.81%
2002	59 320.30	946 149.90	6.27%
2003	51 985.80	1 040 033.30	5.00%
2004	51 138.50	1 303 507.90	3.92%
2005	66 548.30	1 481 308.40	4.49%
2006	83 264.70	1 545 218.90	5.39%
2007	92 372.70	1 903 657.80	4.85%
2008	124 994.60	2 555 878.90	4.89%
2009	77 408.50	2 841 149.10	2.72%
2010	113 481.40	2 974 347.60	3.82%
2011	150 294.50	3 393 067.90	4.43%
2012	159 632.90	3 522 778.90	4.53%
2013	159 552.90	4 020 400.60	3.97%
2014	207 975.80	4 487 762.20	4.63%
2015	197 733.60	5 169 775.50	3.82%
2016	197 681.20	4 978 255.10	3.97%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2020.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.pdf , 18/04/2025 à 07h01.

النسبة = (الصادرات غ ن/ الواردات غ ن) *100

الشكل رقم (2-3): معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية خلال الفترة 2001-2016.

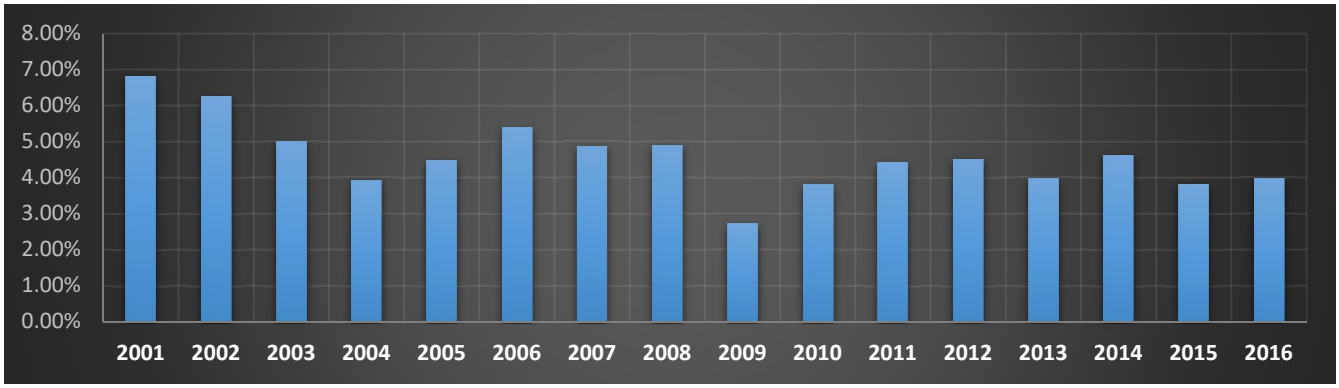

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول (2-3).

يبين الرسم البياني أعلاه أن معدل التغطية كان في انخفاض ما بين 2001 و2004 حيث لم يتجاوز معدل التغطية 3% وهذا يدل على ان هناك زيادة في الواردات دون ما يقابلها من صادرات، وبداية من سنة 2005 أخذت الحصيلة في الانتعاش إلى غاية 2006 ثم انخفضت مرة أخر سنة 2009 الى أدنى مستوياتها في هذه الفترة اين بلغت 2.7%، بقيت الحصيلة في تذبذب مستمر تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض حتى سنة 2016، ومن الواضح ان التحفيزات والمزايا التي جاء بها قانون الاستثمار لم تأتي أكلها حيث لم يكن هناك تغير واضح في مؤشرات الصادرات غير النفطية في هذه الفترة للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتحقق الهدف الرئيسي و هو الخروج من التبعية الى المحروقات.

4-هيكل المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2001-2016.

توجد 5 أصناف من المواد غير النفطية المصدرة في هذه الفترة وتتصدرها مواد التموين الصناعي مثل المواد الخام والمواد الكيماوية حيث بلغت نسبة 82% من إجمالي المواد غير النفطية المصدرة خلال هذه الفترة.

الجدول (2-4): نسب المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2001-2016.

المواد / السنوات	السلع الاستهلاكية	معدات النقل وقطع الغيار	التجهيزات الصناعية	التموين الصناعي	المواد الغائية
2001	0.58%	3.75%	5.19%	86.17%	4.32%
2002	2.94%	3.06%	5.81%	82.58%	5.62%
2003	4.28%	1.78%	2.40%	84.70%	6.85%
2004	1.53%	5.36%	2.37%	80.39%	10.35%

7.55%	86.92%	2.67%	2.09%	0.77%	**2005**
7.41%	87.37%	1.50%	2.72%	1.01%	**2006**
6.94%	89.01%	0.82%	2.05%	1.17%	**2007**
5.97%	62.50%	1.26%	1.51%	28.76%	**2008**
10.94%	83.70%	2.04%	2.00%	1.32%	**2009**
21.15%	75.98%	1.31%	0.87%	0.69%	**2010**
17.33%	80.69%	0.66%	0.80%	0.52%	**2011**
15.33%	82.69%	0.93%	0.64%	0.40%	**2012**
20.24%	77.85%	0.69%	0.69%	0.51%	**2013**
12.59%	86.64%	0.41%	0.12%	0.24%	**2014**
12.00%	86.75%	0.37%	0.56%	0.33%	**2015**
18.27%	79.14%	0.73%	0.09%	1.73%	**2016**

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2020.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.pdf , 18/04/2025 à 07h01.

الشكل رقم (2-4): متوسط نسب المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2001-2016.

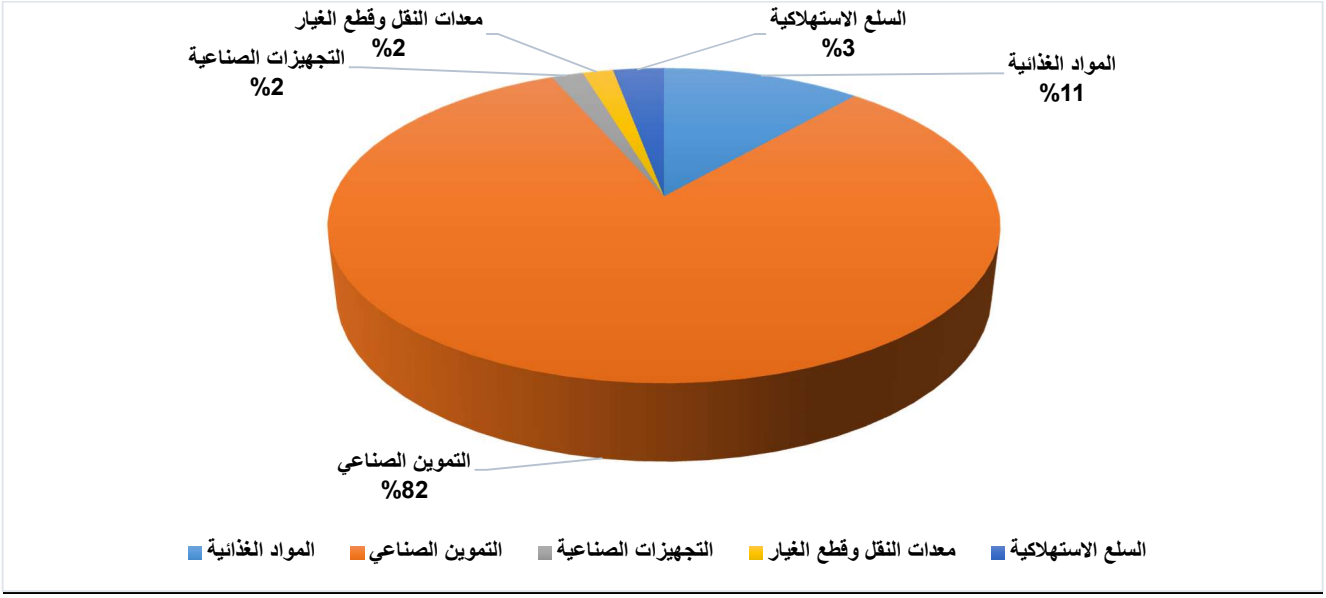

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول (2-4).

يظهر جليا من خلال هذه البيانات أن قانون الاستثمار لم يغير شيئا في تنويع المنتجات إذ لم يحقق استثمارات جديدة لإنتاج منتجات نهائية مختلفة حيث أن من أبرز الأصناف المصدرة بشكل كبير هو صنف التموين الصناعي والذي يمثل المواد الخام والمواد الأولية التي يمكن استخراج عدة منتجات منها، ويحتل هذا الصنف المرتبة الأولى مقارنة بالأصناف الأخرى التي تعتبر نسبها أقل بكثير من هذا الصنف، تأتي في المرتبة الثانية المواد الغذائية حيث بلغت نسبته 11% من اجمالي الصادرات غير النفطية في هذه الفترة، وفي المرتبة الثالثة يأتي صنف السلع الاستهلاكية الذي لم يتجاوز 3% خلال فترة الدراسة، أما باقي الأصناف لم تتجاوز 2%.

ويتبين من هذه النسب أن التنويع الاقتصادي في هذه الفترة يمثل الشيء القليل وهذا يعني أن الإصلاحات والتعديلات في قوانين الاستثمار لهذه الفترة لم تحقق الأهداف المسطرة للرفع من حجم الصادرات غير النفطية.

المطلب الثاني: أثر إصلاحات قوانين الاستثمار على الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2017-2023.

بقي الاقتصاد الجزائري يراوح مكانه خلال الفترة السابقة فلم يحقق الأهداف المرجوة من الإصلاحات التي جاءت بها قوانين الاستثمار في تلك الفترة، ومن جديد يحاول المشرع الجزائري في هذه الفترة إصلاح مالم تحققه القوانين السابقة من خلال إلغاء الامر 01-03 باستثناء المواد 6 ،18 و 22 منه وإصدار القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار لإعطاء نفس جديد للمنظومة الاستثمارية من خلال تحفيزات و مزايا لجلب المستثمرين وذلك بإعادة هيكلة وتنظيم الأجهزة المكلفة بتسيير و مراقبة الاستثمار، وبعد مرور حوالي 7 سنوات على هذا القانون و ما تضمنته هذه الفترة من أزمات اقتصادية و سياسية على الجزائر جاء القانون الجديد 22-18 الذي تضمن تغييرات جدرية في مجال الاستثمار وكيفية تسييره، مراقبته و الضمانات القانونية و القضائية الممنوحة للمستثمرين الأجانب و الوطنيين من خلال الشفافية التامة و السرعة في اتخاذ القرارات بالاعتماد على الرقمنة في جميع مراحل تسجيل الاستثمار، ولرصد مدى فعالية هذه الإصلاحات سوف نستظهر في هذا المطلب بيانات و إحصائيات من شأنها وصف حالة الاقتصاد بعد هذه الإصلاحات.

1-تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات خلال الفترة 2017-2023.

يلاحظ أن هناك مؤشرات إيجابية خلال هذه الفترة ولعلى أن قانون الاستثمار 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 3 أوت 2016 الذي جاء ليلغي القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار قد أعطى شيء من الدعم لنمو الاقتصاد الوطني من خلال الأجهزة التي تتولى مهام تسيير وترقية الاستثمار التي أعطيت عدة صلاحيات من شأنها الرفع من حجم الاستثمارات والرفع من الصادرات غير النفطية.

الجدول (2-5): تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2017-2023. الوحدة مليون دولار أمريكي

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات غ ن	النسبة
2017	34 569.00	33 202.00	1 367.00	3.95%
2018	41 115.00	38 897.00	2 218.00	5.39%
2019	35 312.00	33 244.00	2 068.00	5.86%
2020	21 925.00	36 728.00	1 909.00	8.71%
2021	38 637.00	61 139.00	4 579.00	11.85%
2022	65 718.00	59 546.00	5 980.00	9.10%
2023	65 526.00	59 548.00	5 978.00	9.12%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات بنك الجزائر التقارير السنوية 2017-2023.

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير-السنوية/, 18/04/2025 à 18h15.

الشكل رقم (2-5): تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات خلال الفترة 2017-2023.

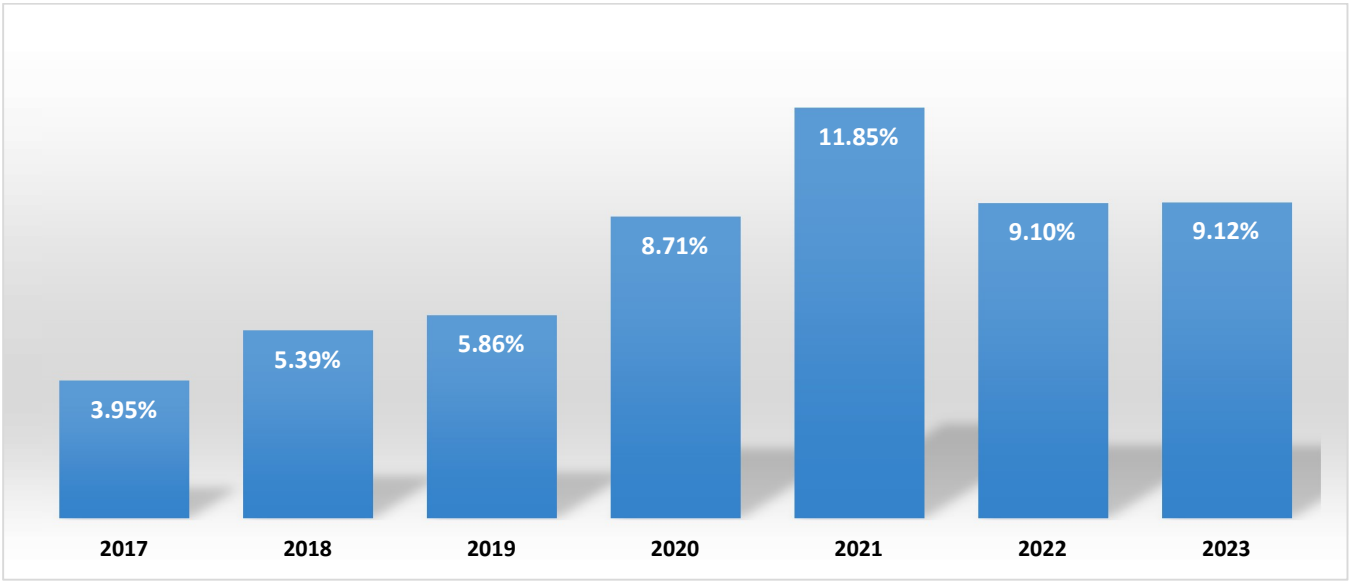

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول (2-5).

شهدت سنة 2017 انخفاضا في أسعار البترول خلال السداسي الأول حيث وصل سعره الى 44 دولار للبرميل في شهر جوان مقارنة بشهر جانفي حين كان سعره 56 دولار للبرميل ويظهر تأثير ذلك على نسبة الصادرات غير النفطية التي

لم تتجاوز 3.95%، ثم أخذت أسعار البترول في التحسن خلال السداسي الثاني أين بلغ عتبة 67 دولار[72]، وبداية من 2018 أخذت حصيلة الصادرات في التحسن حيث بلغت 5.39%.

دخل العالم في ازمة وركود عالمي سنة 2019 جراء جائحة كورونا أين اتخذت الحكومة الجزائرية مخطط استعجالي لمواجهة تحديات هشاشة الاقتصاد الجزائري المعروف بتبعيته لقطاع المحروقات، فأخذت في انتهاج استراتيجية ترمي الى تنمية القطاعات التي تساهم في النمو الاقتصادي من خلال دعم سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات، تم اتخاذ عدة تدابير منها، تثمين لإنتاج الوطني وترشيد الواردات، تعزيز قدرات التصدير، تسهيل فعل التصدير، تحيين و تطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر، تطهير المجال التجاري[73]، أظهرت هذه التدابير نتائج جيدة حيث بلغت سنة 2020 نسبة الصادرات غير النفطية عتبة 8.71% من إجمالي الصادرات بقيت هذه الحصيلة في ارتفاع الى غاية سنة 2021 أين بلغت عتبة 11.85% ثم تراجعت سنة 2022 و 2023 الى ما دون 10%.

2-مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017-2023.

تبقى نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي ضئيلة جدا حيث لم تتجاوز 2% وهذا ما يفسر ارتباط الاقتصاد الجزائري بالتبعية للمحروقات رغم كل الجهود المبذولة في مجال الاستثمار من حيث القوانين والتشريعات التي كرست لدعم وتحفيز المستثمرين أو من حيث البرامج التنموية المسطرة لتنويع هيكل الصادرات.

الجدول (2-6): مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017-2023.

الوحدة مليون دولار أمريكي.

السنوات	الصادرات غ ن	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة
2017	1 367.00	189 880.90	0.77%
2018	2 218.00	194 554.48	0.72%
2019	2 068.00	93 459.66	1.14%
2020	1 909.00	164 873.42	1.07%
2021	4 579.00	186 231.21	1.16%
2022	5 980.00	225 638.46	2.46%
2023	5 978.00	247 626.16	2.65%

[72] التقرير السنوي، بنك الجزائر،2017، ص 9.

[73] الحياني ليلى، استراتيجية الدولة لترقية الصادرات من الانفتاح الاقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله الجزائر، المجلد 12، العدد 3، 2023، ص 573-575.

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات بنك الجزائر، التقارير السنوية 2017-2023 والبنك الدولي.

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير-السنوية/, 18/04/2025 à 18h15.

Httpswww.albankaldawli.orgarcountryalgeriaoverview,22/03/2025, à 04h17.

النسبة= (الصادرات غ ن / الناتج المحلي الإجمالي)*100.

الشكل رقم (2-6): مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017-2023.

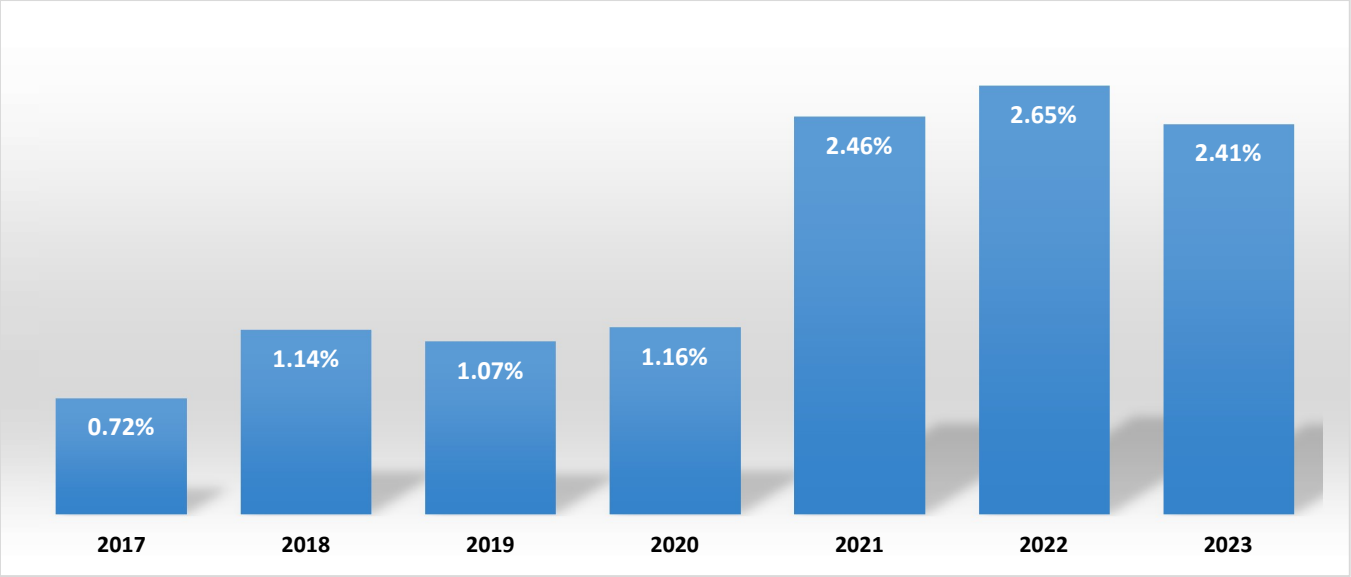

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول (2-6).

بالنظر إلى الشكل أعلاه يتبين لنا ان هذه النسب لا تعكس ما جاءت به قوانين الاستثمار من الإعفاءات والتحفيزات والمزايا التي من المفروض أنها جاءت لتحسين البيئة الاستثمارية من كل النواحي حيث أن القوانين 16-09 و 22-18 قدمت جملة من الإصلاحات والتسهيلات للمستثمرين التي تشجع على الاستثمار، زيادة على ذلك ما يجري في الساحة الاقتصادية من مخططات لتنمية الاقتصادية ومن برامج دعم وإنعاش الاقتصاد حيث تبقى هذه النسب في تذبذب مستمر دون تحقيق فوارق كبيرة خلال هذه الفترة التي لم تتجاوز 2%، خلافا لمؤشرات أخرى و التي كانت ايجابية.

3-معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية خلال الفترة 2017-2023.

شهدت نسب تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية وضع إيجابي مقارنة بالفترة السابقة وهي في تزايد مستمر.

الجدول (2-7): معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية خلال الفترة 2023/2017.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات غ ن	الواردات غ ن	النسبة
2017	1 367.00	47 081.00	2.90%
2018	2 218.00	47 596.00	4.66%
2019	2 068.00	43 263.00	4.78%
2020	1 909.00	34 657.00	5.51%
2021	4 579.00	36 953.00	12.39%
2022	5 980.00	38 287.00	15.62%
2023	5 978.00	38 176.00	15.66%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات بنك الجزائر، التقارير السنوية 2017-2023.

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير-السنوية/, 18/04/2025 à 18h15.

النسبة= (الصادرات غ ن / الواردات غ ن) *100.

الشكل رقم (2-7): معدل تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية خلال الفترة 2017-2023.

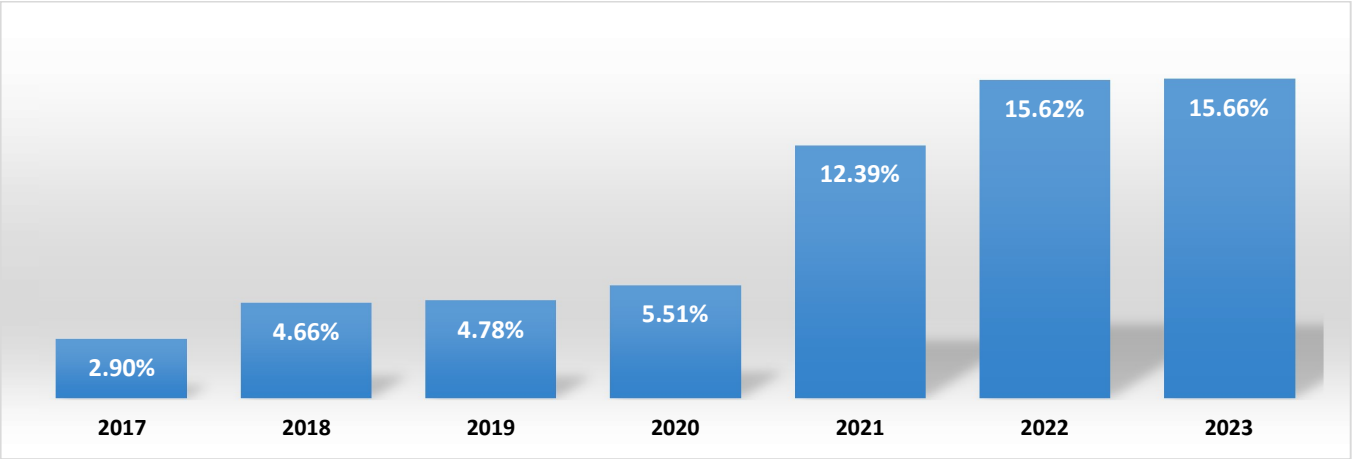

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات الجدول (2-7).

يبين الشكل أعلاه أن نسب التغطية في ارتفاع مستمر نظرا للسياسة المتبعة من تنويع للصادرات خارج قطاع المحروقات وتقييد الواردات التي من الممكن انتاجها محليا، وهنا يظهر لنا بصفة واضحة وخاصة في السنوات الأخيرة لهذه الفترة ان هناك شيء إيجابي يدل على أن قانون الاستثمار الجديد قد أعطى دعم نوعي لتنويع الصادرات وهذا ما نلاحظه في أرض الواقع من مشاريع جديدة في جميع القطاعات، والملاحظ أن هناك مؤشرات جيدة حيث انتقلت نسبة التغطية من 2.90% في سنة 2017 الى 4.66% سنة 2018 واخذت في الارتفاع حتى سنة 2021 اين بلغت مستوى إيجابي في حدود 12.39%، واصلت الحصيلة في الارتفاع خلال سنة 2022 و 2023 حيث بلغت في هذه السنة 15.66% و هي نسبة معتبرة مقارنة بالفترة السابقة ومن الممكن ان الاصلاحات التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد و السياسة المتبعة في ترشيد الاستيراد والرفع من حجم الصادرات غير النفطية في مختلف القطاعات كان له التأثير الكبير في أرض الواقع.

4-هيكل المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2017-2023.

يعد هذا المؤشر في هيكل المواد غير النفطية المصدرة مهما للغاية، بحيث نستمد منه أهم المواد التي تلقى رواجا كبيرا في السوق الخارجية والعمل على تعزيز صادرتها، كما يسمح لنا معرفة القطاعات التي يجب التركيز عليها في التصدير خارج قطاع المحروقات وإصلاح اختلالات القطاعات الاخرى.

الجدول (2-8): نسب المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2017-2023.

المواد / السنوات	السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	التموين الصناعي	المواد الأولية	المواد الغذائية
2017	1.46%	5.71%	0.00%	61.81%	5.34%	25.60%
2018	1.58%	4.06%	0.00%	73.31%	4.19%	16.82%
2019	1.74%	4.01%	0.00%	69.87%	4.64%	19.73%
2020	1.94%	4.03%	0.00%	67.42%	3.72%	38.61%
2021	1.38%	4.11%	0.02%	76.13%	3.97%	12.58%
2022	1.86%	1.40%	0.03%	85.05%	4.40%	4.50%
2023	1.86%	1.41%	0.03%	85.08%	4.40%	4.50%

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على بيانات بنك الجزائر، التقارير السنوية 2017-2023.

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير-السنوية/, 18/04/2025 à 18h15.

الشكل(2-8): متوسط نسب المواد غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2017-2023.

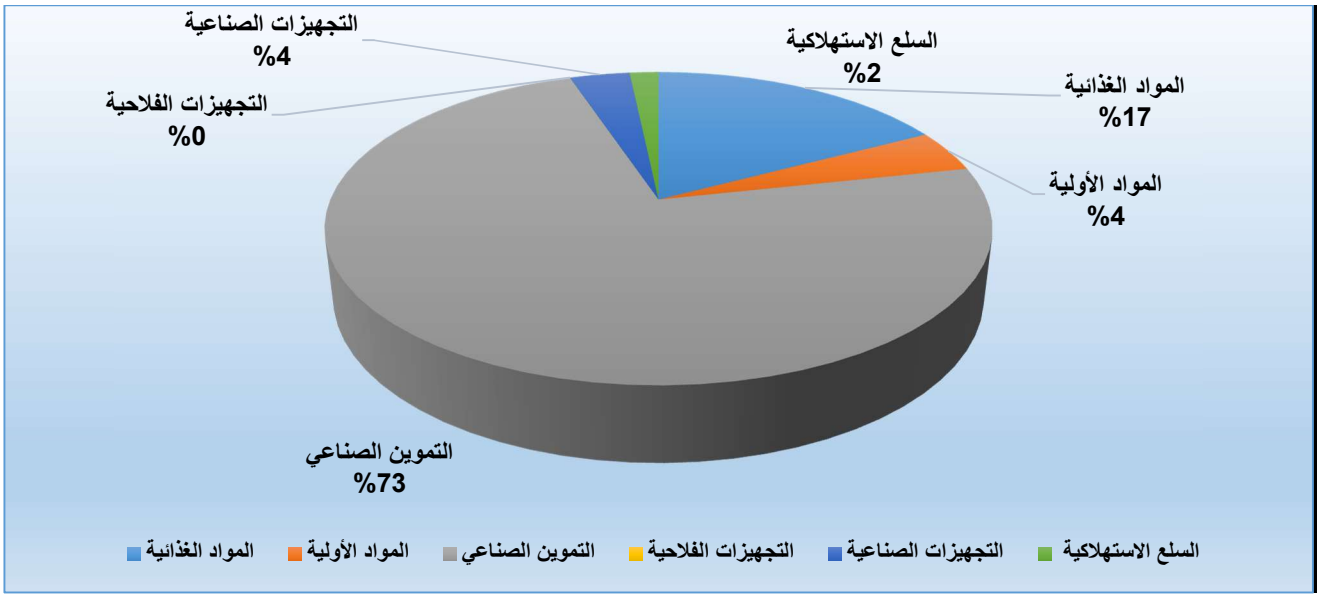

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الجدول (2-8).

من الشكل أعلاه ومقارنة مع نسب المواد غير النفطية المصدرة في الفترة السابقة يلاحظ أن هناك تحسن طفيف حيث بلغت نسبة المواد الغذائية 17% والتي لم تتجاوز في الفترة السابقة 11% وهذا يدل على أن قانون الاستثمار قد بدأ يعطي بعض المؤشرات الإيجابية حيث أن هذا القانون قدم العديد من المزايا لكل قطاع على حدى لتنويع الاقتصاد والرفع من حجم الصادرات غير النفطية، والملاحظ أن صنف التموين الصناعي يحتل المرتبة الأولى في هيكل المواد غير النفطية المصدرة حيث يبقى هذا الصنف من بين الأصناف الأكثر تصديرا خلال هذه الفترة و الفترة السابقة متجاوزا عتبة 70% من إجمالي المواد المصدرة خلال هذه الفترة، وتأتي في المرتبة الثانية المواد الغذائية التي بلغت 17%، في المرتبة الثالثة نجد ايضا المواد الأولية و التجهيزات الصناعية حيث ان هذان الصنفان لم يتجاوزا 4%، أما السلع الاستهلاكية والتجهيزات الفلاحية فهذان الصنفان لهما نسب ضئيلة جدا لا تكاد تكون ظاهرة خلال هذه الفترة.

خلاصة الفصل:

تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل مضامين القوانين 01-03، 16-09 والقانون 22-18 الجديد حيث يتبين لنا ان هذه القوانين جاءت بمجموعة كبيرة من الإعفاءات والتسهيلات لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب كما اقر المشرع الجزائري في هذه القوانين مبادئ الشفافية والمساواة بين المستثمرين وكذا ضمانات وحقوق قانونية وقضائية في سبيل خلق بيئة استثمارية قادرة على جلب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار، ومن اهم ما جاءت به هذه القوانين تلك التسهيلات التي نص عليها القانون الجديد 22-18 برقمنة أجهزة تسيير الاستثمار لتجاوز العراقيل التي قد يتسبب فيها الفساد الإداري كما نص هذا القانون بفرض عقوبات قضائية على كل من يعرقل سير المشاريع الاستثمارية مهما كان مركزه وهذا كله في سبيل تحقيق ما تصبوا اليه الدولة الجزائرية من تنويع للاقتصاد وترقية الصادرات غير النفطية وبناء اقتصاد قادر على الخروج من التبعية لصادرات المحروقات.

ونستنتج من خلال تحليلنا للإحصائيات والبيانات التي تناولناها في المبحث الثاني خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2016 أن قوانين الاستثمار التي جاءت في هذه الفترة لم يكن لها الأثر الكبير على تحسين البيئة الاستثمارية، حيث أن معظم المؤشرات كانت في تذبذب مستمر دون تحقيق الأهداف المرجوة، وفي الفترة الثانية الممتدة من 2017 الى 2023 تبين لنا أن هذه الفترة حققت بعض النجاح خاصة في السنوات الأخيرة منها أين كانت هناك مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالصادرات غير النفطية وهذا ما يدل على أن القانون الجديد 22-18 قد اعطى نوع من التقدم في المسيرة الاستثمارية حيث بلغت الصادرات غير النفطية 11.65% من إجمالي الصادرات في سنة 2021 فيما لم تتجاوز 2.65% من إجمالي الناتج المحلي، اما بالنسبة لتغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية فقد سجلت نسبة معتبرة مقارنة مع الفترة الأولى أين سجلت 15.66% في سنة 2023 والملاحظ ان هناك نوع من التحسن لكن تبقى نسبة الصادرات غير النفطية ضئيلة جدا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والذي يدل على أن الجزائر مازالت رهينة التبعية لقطاع المحروقات.

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن الجزائر قدمت العديد من الإصلاحات القانونية والتشريعية في مجال الاستثمار بهدف تنمية اقتصادها وترقية الصادرات عن طريق جملة من التغيرات والتعديلات التي توالت طيلة 15 سنة على قوانين الاستثمار في سبيل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وإيجاد المسلك الصحيح لتجاوز الازمات العالمية جراء انخفاض أسعار البترول التي تؤثر سلبا على اقتصادها الذي هو مرتبط بشكل كبير على الصادرات النفطية، ومن خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها للإحصائيات والبيانات نلاحظ أن الفترة التي ما بين 2001 و 2016 لم يتحقق فيها ما كانت تصبو اليه الجزائر حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي عتبة 2.5%، كما لم تتجاوز نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات 6% وهذا رغم كل التحفيزات والمزايا والاصلاحات التي وضعت لدعم الاستثمار و ترقية الصادرات ويعود هذا الاخفاق في رأينا الى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل أساسي على مداخيل و رؤوس الأموال التي تأتي من المحروقات، حيث أن خلال هذه الفترة وقعت أزمة الرهن العقاري في سنة 2008 التي هوت بأسعار البترول وهذا رغم الانتعاش الذي شهدته في سنة 2004 ونظرا لهذه الازمات لم تحقق الجزائر أهداف التنمية الاقتصادية وترقية الصادرات المرجوة.

وفي نفس السياق ومن خلال تحليلنا للإحصائيات والبيانات للفترة الممتدة من 2017 الى 2023 نلاحظ ان هناك نوع من التحسن خاصة في السنوات الأربع الأخيرة حيث بلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات 11.66% سنة 2021 كما أن نسبة تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية حققت تحسن ملحوظ أين تجاوزت عتبة 15% في سنة 2023 و من الممكن أن يعود هذا التحسن الى قانون الاستثمار الجديد الذي جاء بتغييرات جذرية في مجال الاستثمار وترقية الصادرات غير النفطية زيادة على ذلك الإرادة والسياسية التي تدعم بشكل كبير الاستثمارات و المشاريع التي تحقق التنمية الاقتصادية الحقيقية والمتابعة المستمرة لمجال الصادرات غير النفطية من السلطات العليا وهذا بشهادة الهيئات الدولية مثل البنك الدولي التي ترى أن الاقتصاد الجزائري في تحسن مستمر، ورغم هذا التحسن ومن خلال تحليل الاحصائيات والبيانات تبقى نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح مكانها حيث لم تتجاوز 2.5% طوال فترة الدراسة ومن الممكن أن يعود هذا إلى خلل في الاستراتيجية المتبعة طوال هذه الفترة والذي يتطلب دراسة تحليلية معمقة لها والوصول الى الخلل الأساسي الذي يعيق التنمية الحقيقية.

اختبار صحة الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات توصلنا الى ما يلي:

الفرضية الرئيسية:

لم يكن هناك دور فعلي لقانون الاستثمار الجديد 22-18 على الصادرات غير النفطية في الجزائر.

من خلال نتائج دراستنا توصلنا الى أن هذه الفرضية غير محققة وذلك راجع الى أنه يوجد دور فعلي لقانون الاستثمار الجديد 22-18 على الصادرات غير النفطية في الجزائر من خلال الاحصائيات والبيانات التي تناولناها في الفصل الثاني ذلك أن نسبة الصادرات غير النفطية بالنسبة لأجمالي الصادرات في تحسن مستمر كما تجاوزت نسبة تغطية الصادرات غير النفطية للواردات غير النفطية عتبة 15% في سنة 2023.

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:**

لقد جاء قانون الاستثمار الجديد بأنظمة تحفيزية للمستثمرين وتسهيلات من شأنها خلق مناخ استثماري واعد.

لقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال القراءة التحليلية لمضمون القانون الجديد 22-18 التي قدمنا فيها كل ما جاء به هذا القانون من مزايا وتحفيزات وضمانات للمستثمر الوطني والاجنبي على حد سواء.

- **الفرضية الثانية:**

تعد قطاعات الطاقة والمناجم، الفلاحة والصناعات الغذائية واقتصاد المعرفة أهم القطاعات التي استفادت من القانون الجديد 22-18.

توصلنا إلى صحة هذه الفرضية من خلال ما جاء به القانون الجديد 22-18 في المادة 26 منه والتي تنص على الاستفادة من أنظمة تحفيزية خاصة بقطاعات الطاقة والمناجم، الفلاحة والصيد البحري، الصناعات الغذائية، واقتصاد المعرفة.

- **الفرضية الثالثة:**

لقي قانون الاستثمار الجديد استجابة كبيرة من قبل المنتجين والمصدرين.

توصلنا الى أن هذه الفرضية محققة؛ فمن خلال إحصائيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار فإن قانون الاستثمار الجديد كان له أثر كبير من حيث زيادة الاستثمارات، وتشير هذه الاحصائيات الممتدة من نوفمبر 2022 الى مارس 2025 أن عدد المشاريع المسجلة لدى الشبابيك الوحيدة للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية للوكالة بلغ 12 ألف و843 مشروعا مصرح به، وتتضمن هذه الحصيلة 12 ألف و608 مشروعا مسجلا من قبل مستثمرين محليين، و 235مشروعا أجنبيا منها 89 مشروعا أجنبيا مباشرا و146 مشروعا بالشراكة مع الأجانب.

❖ **نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ تسعى الجزائر منذ استقلالها على وضع أسس اقتصاد قوي من خلال سن عدة قوانين ونصوص تشريعية تهدف الى دعم الاستثمارات في جميع القطاعات للرفع من قدرات الاقتصاد التصديرية خارج قطاع المحروقات وخلق بيئة استثمارية تساعد على تنويع المداخيل وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- ✓ يلعب قانون الاستثمار دورا محوريا في بناء بيئة استثمارية قوية لدعم الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز وتشجيع المستثمرين لخلق استثمارات في قطاعات مختلفة قادرة على التصدير وكذا إنشاء مناطق صناعية ومناطق حرة تساعد في توجيه الاستثمارات نحو التصدير.
- ✓ رغم النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر في السنوات الأخيرة في مجال الصادرات غير النفطية والنقلة النوعية في التنمية الاقتصادية والمشاريع الكبرى في مجال الصناعات الاستخراجية، تبقى الجزائر في مواجهة تحدي اعتمادها على صادرات المحروقات في مداخيلها.

❖ **التوصيات:**

- ✓ تكييف قانون الاستثمار بما يفسح المجال للاستثمارات الأجنبية الخلاقة للقيمة المضافة.
- ✓ وضع استراتيجية وطنية لدعم الاستثمارات المحلية ومساعدتها على الخروج للأسواق العالمية.
- ✓ تطوير البنية التحتية واللوجيستيكية لدعم الصادرات وبلوغ الأسواق العالمية بأقل تكلفة.
- ✓ التركيز على دعم الابتكار وتطوير منتجات ذات جودة عالية قادرة على المنافسة العالمية.
- ✓ تحييد كل ما من شأنه أن يعرقل النشاط الاستثماري مثل البيروقراطية.

❖ **آفاق الدراسة:**

بعد استخلاص النتائج المتعلقة بدراستنا نرى أنه مازالت هناك بعض النقاط التي يمكن التطرق اليها وتكون لبنة لدراسات مستقبلية نذكر منها:

- ✓ مدى نجاعة قانون الاستثمار الجديد في جلب الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ الاستثمار في البنية التحتية كرافد لترقية الصادرات غير النفطية.
- ✓ دور المناطق الحرة المستحدثة في الرفع من حجم الصادرات غير النفطية.
- ✓ دور الآليات الجديدة لقانون الاستثمار 22-18 في دعم الصادرات غير النفطية.

المـــــــــــراجع

1- المراجع باللغة العربية:

المذكرات:

1. عمراني عبد الوافي، كناندة محمد مصطفى، **النظام القانوني للاستثمار في ضوء القانون الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، المركز الجامعي صالحي احمد النعامة، معهد الحقوق، 2023.
2. صادق فاطمة الزهراء، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على تحقيق أهداف التنمية المستديمة في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2024.
3. رعاش الخنساء، **الاستثمار الأجنبي في ظل الأمر 01-03**، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.
4. بن إسماعيل سمية، **الضمانات القانونية للاستثمار في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020.
5. بوحلفايا خولة، صاهد عبد الرشيد، **الضمانات المقررة في قانون الاستثمار 09-16 و22-18 الجزائري -دراسة مقارنة-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2024.
6. حملاوي محمد وليد، **المناطق الحرة كآلية لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2023.

المجلات العلمية:

1. الخفاجي، مصطفى فاضل كريم، **فلسفة القانون عند (سقراط)**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 2، 2016.
2. محمد جمعي، **آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الاستثمار الجديد**، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3، المجلد 12، العدد 01، 2024.

3. بندر بن صقر بن سالم الذيابي، **الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة فقهية مقاصدية**، مقال منشور في مجلة الذخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية، جامعة غرداية، قسم العلوم الإسلامية، المجلد 2، العدد 1، 2018.
4. أمينة بلغيث، **محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وآثاره**، مقال منشور في المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تونس المنار، العدد 2، 2017.
5. حسيبة عليوات، يوسف قاشي، سياسة الاستثمار في الجزائر–دراسة تحليلية تقييمية، مقال منشور في مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 6، العدد 2، 2020.
6. خمخام عطية، دنيدينة سعيد، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020–2024)**، مقال منشور في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 6، العدد 2.
7. بوجمعة بلال، **استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة**، مقال منشور في مجلة الاجتهاد، المركز الجامعي تمنراست، العدد 02، جوان 2012، ص ص 387–409.
8. لعشاش محمد، **الأجهزة القانونية للاستثمار في ظل القانون الجديد للاستثمار رقم 22–18**، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 08، العدد 01، السنة 2023، ص ص 192–174.
9. وليد بيبي، سمية صلعة، **حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر**، مقالة منشور في مجلة المالية والأسواق، المركز الجامعي نور البشير البيض، المجلد 6، العدد 1. 2019، ص ص 459–479.
10. الحياني ليلى، **استراتيجية الدولة لترقية الصادرات من الانفتاح الاقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات**، مقال منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله الجزائر، المجلد 12، العدد 3، 2023.
11. قسوري فهيمة، **دور أجهزة دعم الاستثمار المركزية في تعزيز قدرات الاستثمار الوطني في ظل قانون 09/16 المتعقل بترقية الاستثمار**، مقال منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 20، أكتوبر 2019، ص ص 09–28.
12. بن عبيد سهام، **دور القانون 22–18 المتعلق بالاستثمار في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر**، مقال منشور في مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة فرحات عباس سطيف 1، المجلد السابع، العدد الأول، 2023، ص ص 521–540.

التشريعات والنظم:

1. **الامر 01-03 المؤرخ في 30 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 47.
2. **الامر 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل و المتمم للامر 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 47.
3. **القانون 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 50.

الندوات العلمية:

1. محمد يوسفي، **مضمون أحكام الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية**، مداخلة لفعاليات ملتقى حول النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، جمعية القاضي عياض، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، 2002.
2. عماد إشوي وعادل جدادوة، **الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مداخلة لفعاليات ملتقى بعنوان قانون الاستثمار والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد شريف مساعديه سوق أهراس، يومي 05-06 ديسمبر 2012.

2- المراجع الالكترونية:

1. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA/, 02/05/2025, 11h13.
2. https ://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.pdf , 18/04/2025 à 07h01.
3. Httpswww.albankaldawli.orgarcountryalgeriaoverview,22/03/2025, à 04h17
4. https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير-السنوية/, 18/04/2025 à 18h15.
5. https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview 17/05/2025 à 00h15
6. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/11/18/algeria-a-stronger-policy-framework-can-support-export-

diversification#:~:text=%D8%A5%D9%86%20%D8%A5%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D9%86%D9%85%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC,%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A8%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84%20%D8%B9%D8%A7%D9%85%202030. 17/05/2025 à 00h15.

7. https://www.elkhabar.com/economie/%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-258926 17/05/2025 à 00h15.

3- المراجع باللغة الأجنبية:

1. **ThankGod Oyinpreye Apere, Foreign Direct Investment and Non-Oil Exports in Nigeria, International Journal of Strategic Research in Education, Technology and Humanities, Department of Economics Niger Delta University Wilberforce, Bayelsa State, Article DOI:10.48028/iiprds/ijsreth.v12.i1.13, 2024.**

2. **Jonathan Bonnitcha, Suzy H. Nikiéma, and Taylor St John, Rethinking National Investment Laws A study of past and present laws to inform future policy-making, Published by the International Institute for Sustainable Development, CC BY-NC-SA 4.0, july 2023.**

3. **A. Belhadi, SM. Ayad and S. Zenasni, Non-Oil Exports Diversification and Trade Openness in Algeria Empirical Analysis, published by Journal of Economic Integration, Tlemcen Abou Bekr Belkaid University (Algeria), Vol: 09 - N°: 03, pp: 711-724.**